جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

القراءات السبعة بين ابن خالويه وابن الباذِش

دراسة منهجية تحليلية نقدية في كتابيهما الحجة في القراءات السبع والإقناع في القراءات السبع).

إعداد

د/ علي حسن جبران الحكمي الفيفي

أستاذ اللغويات المساعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م)

علمية- محكمة- ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

القراءات السبعة بين ابن خالويه وابن الباذِش دراسة منهجية تحليلية نقدية في كتابيهما الحجة في القراءات السبع والإقناع في القراءات السبع).

علي حسن جبران الحكمي الفيفي

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: ali.9@gmail.com

الملخص:

تناولت هذه الدراسة كتابي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، دراسة موازنة مقارنة في المنهج والمصطلحات المستخدمة والاستشهاد، وطريقة التناول والمعالجة، ويهدف البحث إلى إبراز أوجه الشبه والاختلاف بينهما في المصادر، والمنهج، والاستشهاد، والتهليل والترجيح... هذا وقد اتَّبعتُ في بحثي المنهجَ المقارن القائم على الوصف التحليل، بالوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين الشيخين، عارضًا نص العالمين موضحًا رأيهما ذاكرًا وجهة نظري مع التعضيد بالأدلة والبراهين..ورغم أن في الموازنة والمقارنة أبحاثًا كثيرة ومتنوعة إلا أنه لم أعثر دراسة تناولت الكتابين محل الدراسة من قبل، وجاءت الدراسة في مبحثين تسبقهما مقدمة ومهاد، وتقفوهما خاتمة وفهارس فنية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها: التزام ابن خالويه بالاختصار والإيجاز في توجيه القراءات توجيهًا نحويًّا وصرفيًا، واقتصار ابن الباذش على التوجيه الصرفي فقط الذي اقتضته أبواب القراءة الأصول، كما أن ابن خالويه عوَّل على المشهور الواضح في حين أن ابن الباذش كان متعمقًا ومناقشًا، وأيضًا عدم اكتفاء ابن خالويه على توجيه القراءات السبعة بل وجه غير السبعة في حين اقتصر توجيه ابن الباذش وشرحه على القراءات السبعة، وأخيرًا كثرة استشهاد ابن خالويه بالشواهد الشعرية والأحاديث النبوية في حين قلَّ ذلك عند ابن الباذش.

الكلمات المفتاحية: القراءات، الموازنة، القياس، السماع، الرواية، التعليل، التوجيه، الاستشهاد.

The Seven Readings between Ibn Khalawayh and Ibn Al-Bathish, a systematic, analytical, and critical study in their books Al-Hujjah in the Seven Readings and Persuasion in the Seven Readings.

Ali Hasan Gobran Alhakami Al-Fifi
Department of Arabic Language and Literature, College of Arts and Humanities, Jazan University, Saudi Arabia.
Email: ali.9@gmail.com

Abstract:
This study dealt with the two books Al-Hujjah in the Seven Readings of Ibn Khalawiyeh, and Persuasion in the Seven Readings of Ibn Al-Bathish. And weighting... In my research, I followed the comparative approach based on description and analysis, by examining the similarities and differences between the two sheikhs, presenting the text of the two scholars, explaining their opinion, mentioning my point of view, and supporting it with evidence and proofs. A study that dealt with the two books under study before, and the study came in two sections preceded by an introduction and a thalamus, and followed by a conclusion and technical indexes. The doors of reading the fundamentals, just as Ibn Khalawiyeh relied on the clear famous, while Ibn al-Bathish was in-depth and debatable, and also Ibn Khalawiyeh was not satisfied with directives. It is the seven recitations, but rather a face other than the seven, while Ibn al-Bathish's guidance and explanation was limited to the seven recitations, and finally Ibn Khalawiyeh's frequent citation of poetic evidence and prophetic hadiths, while that was less with Ibn al-Bathish.

Keywords: Readings, Balance, Analogy, Listening, Narration, Reasoning, Guidance, Citation.

مقدمة

الحمد لله الذي جعل لغتنا لغة القرآن، واختارها كلاما لأهل الجنان، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد طرا، وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد

فقد شكل نزول القرآن الكريم على الرسول ﷺ علامة فارقة في حياة العرب؛ لما أحدثه من تغييرات جذرية مست مناحي الحياة كلها.

تتبدّى أهمةُ دراسةِ الموازنة بين العالمين الجليلين فيما تمتع به كل منهما بمكانة علمية متميزة، فيعدّ ابن خالويه واحداً من أفذاذ علماء العربيّة في القرن الرابع الهجري، احتلّ مكانة مرموقة في عصره والعصور التالية؛ لشخصيته المستقلة، المتفردة في تقديمها آراء اختلفت عما جاء به السابقون، وأثّرت في اللاحقين، وابن الباذِش من علماء القراءات الذين تجلى فيهم التوجيه والتعليل تجلّياً رائعاً دقيقا.

ونظرًا لما تمثله كتب القراءات من مكانة عظيمة فهي من أغنى مأثورات التراث اللغوي بالمادة اللغوية التي تصلح أساسا يُحتذى به في جميع الدراسات، نالت نصيبًا موفورًا من البحث والدرس، وقد تناولت تلك الدراسات الكثير من كتب القراءات بالوصف والتحليل، والمقارنة وكان من بينها كتابا العالمين الجليلين ابن خالويه، وابن الباذش اللذان ضما قراءات متنوعة، هذا بالإضافة إلى ما تمتعا به من توثيق لما يتناولانه بشواهد مختلفة نظمًا ونثرًا.؛ لهذا وجهت وجهي شطرهما أفتش عن أوجه الشبه والاختلاف محاولًا الكشف منهجيهما وطريقة تناولهما للقراءات القرآنية وعرضها والتعليل لها، وسميت هذا البحث:

(القراءات السبعة بين ابن خالويه وابن الباذِش دراسة منهجية تحليلية نقدية في كتابيهما الحجة في القراءات السبع والإقناع في القراءات السبع).

ويهدف البحث إلى إبراز أوجه الشبه والاختلاف بينهما في المصادر، والمنهج، والاستشهاد، والتهليل والترجيح...

هذا وقد اتَّبعتُ في بحثي المنهجَ المقارن القائم على الوصف التحليل ، بالوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين الشيخين، عارضًا نص العالمين موضحًا رأيهما ذاكرًا وجهة نظري مع التعضيد بالأدلة والبراهين..

ورغم أن في الموازنة والمقارنة أبحاثًا كثيرة ومتنوعة إلا أنه لم أعثر دراسة تناولت الكتابين محل الدراسة من قبل.

وقد اقتضت طبيعةُ البحثِ أن يكون في مقدمةٍ وتمهيدٍ ومبحثين وخاتمة ، وكان في المقدمة بيانُ أهميةِ الموضوعِ وسببُ اختياري له،والكشفُ عن منهجِ البحثِ وخطتِه والدراسات السابقة ، ثم كان التمهيد، وفيه تعريفٌ بمصطلحي القرآن والقراءات، وبالعالمين الجليلين وبكتابيهما بسورةِ الواقعةِ وفضلِها وارتباطِها بما قبلها، ثم كان المبحثُ الأول، وفيه دراسةٌ عن أوجه الشبع بين العالمين، وفي المبحث الثاني كان الحديثُ عن أوجه الخلاف، ثم خاتمة البحث ، وفيها أزجيت نتائج البحث.

وفي النهاية، فإن هذا البحث عمل بشريٌّ متواضع يعتريه النقص أو القصور، فسبحان من تفرّد بالكمال، وجعل النقص سمة تستولي على جملة البشر، لكنّي آملُ أن يجدَ القارئُ في هذه الدراسةِ ما أحسبُه حقلًا جديدًا، يضافُ إليه في هذا التخصص، وضوءًا كاشفًا عن مصدرٍ من مصادرِ البيانِ العربيِّ .

وآخر دعواي ﴿ أنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالمينَ ﴾.

الباحث: د/ علي حسن جبران الحكمي الفيفي

مهاد

. القراءات القرآنية.

. التعريف بالشيخين وكتابيهما.

القراءات

القراءات في اللغة: مفردها قراءة، (ق ر ى) أصل صحيح يدل على جمع واجتماع... ومنه القرآن كأنه سُمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك(١).

فالقراءة مصدر من قولك: (قرأت الشيء، إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض)(٢)، فقرأت القرآن معناه: «لفظت به مجموعًا أي : ألقيته»(٣).

وفي الاصطلاح هي: «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها مَعْزوًّا إلى ناقله»(٤).

أو هي: "علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع»(٥).

فالقراءة: «مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراءة مخالفًا به غيره في النطق بالقرآن الكريم من اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء كانت هذه المخالفة في نطق الحروف أو في نطق هيئاتها»(٦).

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس.٥/٧٨-٧٩.

(٢) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس. الزبيدي.(ق رأ) ١/ ٣٦٣.

(٣) لسان العرب، ابن منظور: (ق ر أ).

(٤) منجد المقرئين لابن الجزري ٣.

(٥) إتحاف فضلاء البشر ٥.

(٦) مناهل العرفان ١/ ٤٠٥.

مما سبق وضح لنا أن القراءات هي: علم بكيفية أداء كلمات القرآن ونطقها معزوة لناقلها. وأنّ اختلاف هذه الكيفية من قارئ إلى أخر، سببه: اللغة، أو اللهجة، أو النقل.

ومن المصطلحات التي استخدمها علماء القراءات :

الرواية: هي كل خلاف مختار ينسب للراوي عن الإمام مما اجتمع عليه الرواة(١).

الطريق: ويقصد بها كل خلاف ينسب للأخذ عن الراوي(٢).

الوجه: ويعني كل خلاف لاختيار القارئ(٣).

والقراءة تكون صحيحة مقبولة لابد لها من شروط هي:

- صحة السند وتواتره، أي النقل الموثوق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اشترط الجمهور في التواتر أن يثبت من أول السند إلى منتهاه.
- موافقة رسم المصحف العثماني، أي توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.
- موافقة أحد الأوجه العربية، سواء أكان هذا الوجه فصيحًا أو أفصح، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه(٤).

القراءات السبعة: لعل أول من سبع القراءات هو ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات وقد اختار ابن مجاهد من كل مصر من الأمصار التي أرسل إليها عثمان بن عفان مصحفًا – إمامًا، وقد التزم في اختياره أن يكون الإمام مشهورًا بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدين، وكمال العلم، واشتهر أمره

(١) إتحاف فضلاء البشر ١٧، ١٨.

(٢) النشر لابن الجزري ١٩٩/٢.

(٣) الإتقان ٢٠٩/١، إتحاف فضلاء البشر ١٧، ١٨.

(٤) النشر لابن الجزري ٩/١.

بالثقة، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر واحدًا وجَّه إليه عثمان مصحفًا – إمامًا هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر»[١].

أما التوجيه: فمصدر مأخوذ من الوجه المعروف، والجمع الوجوه. ووجه كل شيء مستقبله. يقال: هذا وجه الرأي، أي: هو الرأي نفسه، ويقال: خرج القوم فَوجّهوا للنّاس الطريق توجيهًا إذا وطئوه وسَلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه[٢].

اصطلاحًا:

هو ايراد الكلام محتملًا لوجهين مختلفين فأكثر[٣] وقيل: «هو فن جليل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به وأفردوا فيه كتبًا منها: كتاب الحجة لأبي على الفارسي، وكتاب الكشف لمكي، وقد صنفوا أيضا في توجيه القراءات الشواذ ومن أحسنها كتاب المحتسب لابن جني..»[٤].

والتوجيه النحوي يراد به: «بيان أن رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية، وموافقة لضوابط النحو، فيقولون– مثلًا: وتوجيه الرواية، أو البيت، أو القراءة كذا وكذا»[٥].

(١) السبعة في القراءات ٤٩، الإبانة لمكي بن أبي طالب ٩٧-٩٩.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة: (و ج ه).

(٣)ينظر: التعريفات للجرجاني، ص ٣٧ .

(٤) البرهان للزركشي: ٣٤٢/١.

(٥) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، ص٢٩٩-٢٥١.

مصادره:

تنوعت مصادره وتعددت على النحو الآتي:

أولًا- المصادر التي حوت توجيه القراءات منذ بداية التأليف الخاص بالاحتجاج للقراءات وعللها، وهى المؤلفات المستقلة بالاحتجاج ، منها:

- كتاب في وجوه القراءات لهارون بن موسى الأعور المتوفى في حدود سنة (١٧٠هـ).

. وجوه القراءات لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ).

. المعاني في القراءات لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت٣٤٧هـ).

. الاحتجاج في القراءات لأبي بكر محمد بن مِقْسم العطار (ت٣٥٤هـ).

. علل القراءات لأبى منصور محمد بن أحمد الهروي الأزهري (ت٣٧٠هـ).

- (إعراب القراءات السبع وعللها)، و(الحجة فى علل القراءات السبع) لأبى عبد الله الحسين بن خالويه (ت٣٧٠هـ).

– الحجة في علل القراءات السبع لأبى على الفارسي (ت ٣٧٧هـ).

ثانيًا. كتب التفسير، منها:

. (معاني القرآن) ليحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ).

. (معاني القرآن) للأخفش سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ).

. (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إبراهيم السرى الزجاج (ت٣١١هـ).

ثالثًا. كتب إعراب القرآن، مثل:

– (إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ).

– (مشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبى طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ).

– (البَيَان في غريب إعراب القُرْآن) لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ).

رابعًا - كتب التوجيه في العصر الحديث، منها:

- (القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب). للشيخ/ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ).

. (قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر). للشيخ/ قاسم الدجوى، والشيخ الصادق قمحاوي (ت١٤٠٥هـ).

اتجاهاته: –

يأخذ الاحتجاج والتوجيه للقراءات اتجاهات مختلفة منها:

١– التوجيه اللغوي: وهو الذي يقوم بتوجيه القراءات على مستويات اللغة الأربعة، وهي: المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي.

٢. التوجيه الفقهي: ويقوم على الاستعانة بالقراءات في استنباط الأحكام الشرعية.

٣– التوجيه المذهبي: ويقوم على الاستعانة بالقراءات؛ لإثبات مذهب في العقيدة، أو توجيهه.

٤. التوجيه البلاغي: ويهدف إلى الإشارة إلى الوجوه البلاغية المترتبة على تغاير القراءات.

الفرق بين التعليل والتأويل والاحتجاج:

الاحتجاج هو: إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة، أو تركيب بدليل نقليّ صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة. مثل: كتاب الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي(١).

التعليل هو: تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، وإظهار عِلِّية الشيء سواء كانت تامة أم ناقصة، ويترتب الحكم عليه مصلحة من دفع مفسدة أو جلب منفعة مثل: كتاب (إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه)(٢).

التأويل هو: صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، كما أول النحاة الكلام وحرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه(٣).

---

(١) ينظر : في أصول النحو: سعيد الأفغاني، ص٦٠.

(٢) ينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمود عبد الرحمن عبد المنعم :٤٧٥/١.

(٣) ينظر: التعريفات: الجرجاني، ٨٦، في أصول النحو: ١٥٧.

فهذه المصطلحات متقاربة الدلالة، يراد بها: توثيق النص القرآني، وبيان ما ذهب إليه كل قارئ في قراءته، والاحتجاج لها بالأدلة والشواهد المعتمدة القائمة على الحجة والتعليل(١).

* * *

ابن خالويه وكتابه الحجة في القراءات السبع

اسمه ولقبه وكنيته:

هو: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان(٢)، قال ابن حجر: «كان يقال له: ذو النونين؛ لأنه كان يكتب في آخر كتبه: الحسين بن خالويه، فيطول النونين»(٣)، وهما نون «الحسين» ونون «ابن».

* * *

مولده ونشأته:

لم تذكر كتب التراجم تاريخ مولده غير أنها ذكرت أنه نشأ في همذان ثم وفد إلى بغداد في عام أربع عشرة وثلاثمائة لتحصيل العلوم على أيدي علمائها وينهل من معين شيوخها(٤)، ثم نزل ديار اليمن وأقام بها وشرح ديوان ابن الحائك وعني به وذكر غريبه وإعرابه(٥)، وتصدر بحمص للإفادة والتصنيف، ثم استقر

(١) ينظر: التوجيهات النحوية للقراءات الشاذة في الدر المصون للسمين الحلبي عرضًا وتأصيلًا ومناقشة، د. إبراهيم بن سالم بن نافع الصاعدي،: م/١/ ١٠١، ١٠٢.

(٢) ينظر: الفهرست ص٨٤، يتيمة الدهر ١٢٣/١، معجم الأدباء ٢٠٠/٩، إنباه الرواة ٣٢٤/١، وفيات الأعيان ١٧٨/٢، سير أعلام النبلاء ٥٤/٤، لسان الميزان ٢٦٧/٢، بغية الوعاة ٥٣٠/١، شذرات الذهب ٧٢/٣.

(٣) لسان الميزان لابن حجر ٢٦٧/٢.

(٤) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٧٢/٣.

(٥) إنباه الرواة ٣٢٦/١.

به المقام بحلب، وعاش في كنف سيف الدولة، وهناك انتشر علمه[١].

شيوخه:

تلقى الإمام ابن خالويه العلم على كثير من علماء عصره، منهم:

١- ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي المقرئ (ت٣٢٤هـ) [٢].

٢- ابن دُرِيد، أبو بكر بن محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)[٣].

٣- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي (ت٣٢٨هـ)[٤].

٤- أبو عمر الزاهد، محمد عبد الواحد بن أبي هاشم اللغوي الزاهد(ت٣٤٤هـ) [٥].

٥- أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)[٦].

* * *

تلاميذه:

تلقى عن ابن خالويه خلق كثير، من أشهرهم:

١- ابن غلبون، عبد المنعم بن عبيد الله بن مبارك الإمام الطيب الحلبي(٣٨٩هـ) [٧].

---

(١) بغية الوعاة ٥٢٩/١.

(٢) معرفة القراء الكبار للذهبي ٥٣٣/٢، غاية النهاية ١٤٢/١، بغية الوعاة ٥٢٩/١.

(٣) نزهة الألبا ١٩١.

(٤) نزهة الألبا ١٩٧.

(٥) نزهة الألبا ٢٠٦، بغية الوعاة ١٦٤/١.

(٦) نزهة الألبا ٢٢٧، إنباه الرواة ٣١٥/١.

(٧) معرفة القراء الكبار ٦٧٧/٢، شذرات الذهب ١٣١/٣، غاية النهاية ٤٧٠/١، وفيات الأعيان ٢٧٧/٥.

٢- أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي الأديب وقيل له: الطبري(ت٣٨٣هـ)[١].

٣- سعيد بن سعيد الفارقي أبو القاسم النحوي (ت٣٩١هـ) [٢].

وعاصر ابن خالويه أبا علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)[٣]. الذي كانت له مكانته مكانته في النحو والقراءات وشهرته الواسعة في عصره،»[٤]، والسر في الاقتصار الاقتصار على أبي علي الفارسي لما له منهج مخالف لابن خالويه حيث أولع أبو علي الفارسي بالقياس والعلل، غي حين نجد ابن خالويه مؤثرًا للسماع، وكان لكل منهما كتاب في الاحتجاج للقراءات السبعة، وقد نقل ابن الباذش عن أبي علي الفارسي وتأثر به ولم ينقل عن ابن خالويه.

* * *

مؤلفاته:

ترك ابن خالويه تراثًا علميًا جمع فيه ما بين علوم اللغة والدين، ومنه ما هو مطبوع ومنه ما هو مخطوط، من مؤلفاته:

أولاً: مؤلفات في القراءات:

١- «الحجة في القراءات السبع»، مطبوع.

٢- «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم»، مطبوع.

٣- «مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع» مطبوع.

٤- «البديع في القراءات السبع»[٥].

---

(١) الأنساب للسمعاني ١٩٤/٥، ١٩٥، غاية النهاية في طبقات القراء ٤٧١/١.

(٢) بغية الوعاة ٥٨٤/١.

(٣) تاريخ بغداد ٢٦٧/٧، لسان الميزان لابن حجر ١٩٥/٢.

(٤) نزهة الألبا ص٢٣٢.

(٥) معجم الأدباء ٢٠٤/٩.

٥- «حواشي البديع في القراءات»[١].

٦- «كتاب مجدول في القراءات»[٢].

ثانيًا: مؤلفاته في النحو:

٧- «المبتدى في النحو»[٣].

٨- «الجمل في النحو»[٤].

٩- رسالة في قوله: «ربنا لك الحمد ملء السموات»[٥].

١٠- «كتاب ما»[٦].

ثالثًا: مؤلفاته في اللغة:

١١- كتاب «ليس في كلام العرب» مطبوع.

١٢- «الألفات» مطبوع.

١٣- «رسالة في أسماء الريح» ، مطبوع.

١٤- «شرح مقصورة ابن دريد»، مطبوع.

١٥- «تفقيه ما اختلف لفظه واتفق معناه لليزيدي»[٧].

١٦- «شرح فصيح ثعلب»[٨].

١٧- «شرح قصيدة في غريب اللغة لنفطويه»[٩].

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢٣٧/١.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ٢٣٧/١.

(٣) أعيان الشيعة ٦١/٢٥.

(٤) مرآة الجنان ٣٩٤/٢.

(٥) التنبيه في الفقه على المذهب الشافعي ص١٥.

(٦) شرح المقصورة ص٣٥٨.

(٧) إنباه الرواة ٣٢٤/١.

(٨) المزهر ٢٠١/١.

(٩) كشف الظنون ص ١٣٤٣.

١٨- «شرح كتاب المقصور والممدود» لابن ولاد[١].

١٩- «الألقاب»[٢].

٢٠- «رده على بعض شروح ثعلب»[٣].

٢١- «غريب القرآن»[٤].

٢٢- «المذكر والمؤنث»[٥].

٢٣- «المقصور والممدود»[٦].

٢٤- «الهاذور»[٧].

٢٥- «شرح ديوان أبي فراس الحمداني» نشره سامي الدهان ١٩٤٤م.

٢٦- «شرح ديوان ابن الحائك»[٨].

رابعًا: مؤلفات في مجالات أخرى:

٢٧- «الإمامة»[٩].

٢٨- «التذكرة»[١٠].

مكانته العلمية:

كان لابن خالويه مكانة مرموقة في الدراسات اللغوية تشهد بذلك كثرة

(١) كشف الظنون ص ١٤٦١.

(٢) كشف الظنون ١٣٩٧م.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ١٤٨/١، ١٤٩.

(٤) طبقات السبكي ٢٦٩/٣.

(٥) معجم الأدباء ٢٠٤/٩.

(٦) وفيات الأعيان ١٧٨/٢.

(٧) خزانة الأدب ٩/١، ٣٩.

(٨) إنباه الرواة ٣٢٤/١.

(٩) روضات الجنان ١٥٠/٣.

(١٠) إنباه الرواة ٣٢٤/١.

مؤلفاته وتنوعها، وقد تحقق له هذا من خلال تلمذته لابن دريد صاحب الجمهرة، وراويا لها.

أما في مجال الدراسات النحوية فكان على علم بالنحو غير أنه لم يظهر منه في كتابته إلا ما يفي بالغرض المسوق إليه.

وفاة ابن خالويه:

توفي ابن خالويه في حلب سنة سبعين وثلاثمائة(١).

* * *

كتاب «الحجة في القراءات السبع»

نشر كتاب «الحجة في القراءات السبع لابن خالويه» بتحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ط٥ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

وهو لا يعد من كتب القراءات بالمعنى المألوف لأنه لم يهتم بنسبة القراءات، وإنما هو توجيه للقراءات السبعة، وإن كان في بعض الأحيان القليلة ينص على اختلاف القراء في بعض المسائل كاختلافهم في الهمزتين، وهو في هذا يذكر اختلاف القراء ولا يذكر أسماءهم، كما أنه يذكر القراءات دون نسبتها لأصحابها، وهذا مما تفرد به ابن خالويه.

* * *

الغرض من تأليف كتاب الحجة في القراءات السبع:

بيان وجه اختلاف القراءات بأسلوب يسير، ليسهل على الباحث الوصول إلى بغيته، حيث يقول: «وأنا بعون الله ذاكر في كتابي هذا ما احتج به أهل صناعة النحو لهم، وتارك ذكر اجتماعهم وائتلافهم، معتمد فيه على ذكر القراءات المشهورة، ومنكب عن الروايات الشاذة المنكورة، وقاصد قصد الإبانة

(١) بغية الوعاة ٥٢٩/١، معجم الأدباء ٢٠٠/٩، غاية النهاية ٢٣٧/١.

في اقتصار، من غير إطالة ولا إكثار، محتذيًا لمن تقدم في مقالهم، مترجمًا عن ألفاظهم واعتلالهم، جامعًا ذلك بلفظ بيّن جذل، ومقال واضح سهل، ليقرب على مريده، وليسهل على مستفيده"[١].

فكأن ابن خالويه يشير من طرف خفي إلى ما صنعه الفارسي في كتابه «الحجة للقراء السبعة» حيث أوغل في التعليل والاستنباط، وتوليد الحجج فأغمض وأطال، فأراد أن يكون كتابه سهل المنال وميسور العبارة والاعتلال.

ووضح ابن خالويه منهجه في ذكر القراءات وتناولها، وأنه سيعمد إلى توجيه القراءات المشهورة دون القراءات الشاذة، ويقتصر في معالجته على القراءات التي وقع فيها اختلاف بين القراء، ويترك القراءات التي اجتمعوا واتفقوا عليها، وذلك ببيان وجه ما اختلف فيه القراء.

نسبة الكتاب لابن خالويه:

اختلف العلماء في عزو كتاب الحجة لابن خالويه وإن كان جلّ من ترجم له أكد أن له كتابًا في القراءات، مثل: كتاب البديع– كتاب مختصر شواذ القراءات– كتاب مجدول في القراءات ألفه لعضد الدولة[٢]، وقد أشار ابن خالويه إلى أن له كتابا في القراءات فيقول في كتابه «إعراب ثلاثين سورة» عند تعرضه للقراءات في قوله تعالى: «أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ" [٣] ومن أوضح أدلّة التوثيق لهذا الكتاب، ونسبته إلى ابن خالويه الآتي:

. تشابه أسلوبه ومنهجه مع مؤلفات ابن خالويه الأخرى، ويتمثل هذا التشابه في عدة ظواهر قلما تتخلف أجملها فيما يأتي:

(١) الحجة لابن خالويه ٦١، ٦٢.

(٢)غاية النهاية ١ – ٢٣٧

(٣) سورة الفاتحة : ٧، ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٣٢. الحجة: ٦٣

الإيجاز والاختصار

- إذا تحدّث عن مسألة، وحرّر القول فيها، ثم عرضت مسألة أخرى تشبهها لا يعيد القول فيها، وإنما يحيل إليه.
- الإكثار في هذه الكتب من النقل عن ابن مجاهد وابن الأنباري، وغيرهما من الأعلام الذين سبقوه.
- أن الأعلام الذين سجلهم ابن خالويه في كتابه كانوا أسبق منه زمنا مما يدل على أن الكتاب نسبته إليه أصيلة.
- تقارب بعض النصوص في مؤلفات ابن خالويه مع بعض نصوص الحجة.
- قدم النسخ(١).

* * *

ابن الباذش وكتابه الإقناع في القراءات السبع

اسمه ولقبه وكنيته:

أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الملقب بابن الباذِش (بكسر الذال)، والباذِش لقب اشتهرت به جميع أسرته(٢).

مولده ونشأته:

ولد أبو جعفر بن الباذش في عام ٤٩٠هـ وقيل ٤٩١هـ(٣) في غرناطة ونسب إليها، وقيل أصله من جيَّان من بيت خيرية وتصون(٤)، وكان أبوه إمامًا من أئمة علماء الأندلس في النحو والقراءات والحديث والشعر.

---

(١) ينظر مقدمة الحجة في القراءات السبع لبن خالويه، أبو عبد الله (٣٧٠هـ): ٢٠ـ٢٥، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم– جامعة الكويت، دار الشروق – بيروت .ط٤، ١٤٠١ هـ

(٢) المعجم لابن الآبار ص٢٨٦.

(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة ١٩٦/١.

(٤) الإحاطة في أخبار غرناطة ١٩٤/١. معجم المؤلفين ٣١٦/١.

شيوخه:

تلقى أبو جعفر ابن الباذش العلم عن كثير من علماء عصره، منهم:

١- والده الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش(ت٥٢٨هـ)[١].

٢- أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد بن النخاس القرطبي (ت٥١١هـ) [٢].

٣- أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي(ت٥٣٩هـ) [٣].

٤- أبو بكر عياش بن خلف البطليوسي نزيل إشبيلية (ت٥١٠هـ) [٤].

وغير ذلك من العلماء الذين كان لهم كبير الأثر في تكوينه العلمي.

تلاميذه:

كان لأبي جعفر ابن الباذش تلاميذ كثير أخذوا عنه القراءات، وقرءوا عليه، منهم:

١- أبو الحسن بن الضحاك علي بن محمد بن إبراهيم الفزاري (ت٥٥٣هـ) [٥].

٢- أبو خالد يزيد بن محمد بن يزيد بن محمد اللخمي الغرناطي (ت٥٨٥هـ)[٦].

---

(١) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٢٧/٢، بغية الوعاة ١٤٢/٢، الديباج المذهب ٣٠٠،الإحاطة ١٩٥/١.

(٢) ينظر ترجمته في: بغية الملتمس ص٢٨٩، الصلة ١٧٤/١، القراء الكبار ٣٧٧/١، غاية النهاية ٢٧١/١.

(٣) ينظر ترجمته في: الصلة ٢٣٤/١، القراء الكبار ٣٩٧/١، غاية النهاية ٦٢٤/١.

(٤) ينظر ترجمته في: الصلة ٤٥٢/٢، غاية النهاية ٦٣/٢، ٦٠٧/١، الإحاطة في أخبار غرناطة ١٩٥/١.

(٥) الديباج المذهب ٣٠٣، الأعلام ٣٢٩/٤، معجم المؤلفين ١٧٧/٧.

(٦) الإحاطة في أخبار غرناطة ١٩٦/١، الديباج المذهب ١٩٠/١، غاية النهاية في طبقات القراء ٣٨٤/٢.

٣- أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبيد الله الحجري الخطيب (ت٥٩١هـ) [١].
٤- أبو علي الحسن بن عبد الله السعدي الأندلسي [٢].

مؤلفاته:

ألف أبو جعفر ابن الباذش أربعة كتب لم يصلنا منها إلا كتاب الإقناع في القراءات السبع، كما ألف كتب:

١- «الطرق المتداولة في القراءات»، قال ابن الجزري: «وألف كتاب «الطرق المتداولة في القراءات» حرر أسانيده وطرقه، ولم يكمله لمفاجأة الموت»[٣].
٢- «كتاب التكبير»، يقول ابن الباذش: «وقد كنت وضعت في حياة أبي القاسم شيخنا -رحمه الله- كتابًا مفردًا للتكبير»[٤].
٣- «فهرس شيوخ والده»، ذكره ابن خير[٥].

مكانته العلمية:

كان لابن الباذش مكانة علمية فائقة في زمانه فكان علمًا من أعلام الأندلس، وكان من أهل الرواية والدراية، وقد حاز السبق في علوم اللغة والدين حتى صار خطيب غرناطة[٦]، قال عنه الفيروزبادي: «إمام نحو مسند مقرئ نقاد»[٧].

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٨٣/١، الإحاطة ١٩٦/١، تذكرة الحفاظ م١٣٧٠/٤.
(٢) معرفة القراء الكبار م١١٠٦/٣، غاية النهاية في طبقات القراء ٢١٨/١.
(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ٨٣/١. الإحاطة في أخبار غرناطة ١٩٦/١، وينظر : الديباج المذهب ١٩٠/١.
(٤) الإقناع في أخبار غرناطة تحقيق د/ قطامش ٨١٦/٢.
(٥) فهرسة ابن خير ص٤٣٧.
(٦) الأعلام للزركلي ١٧٣/١.
(٧) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص٢٦.

غير أنه قطع نفسه للقراءات فجمعها من ثلاثمائة طريق كان ينوي تسجيلها في كتابه «الطرق المتداولة في القراءات»، فاتصلت روايته للقراءات وحرر الأسانيد حتى قيل عنه: «إمام في المقرئين ومقدم في جهابذة الأستاذين، راوية مكثر، متفنن في علوم القراءة مستبحر، عارف بالأدب والإعراب، بصير بالأسانيد، نقاد لها، مميز لشاذها من معروفها»[(١)]، ولم يؤلف إلا في القراءات مع تمكنه من غيرها من العلوم.

وفاته:

توفي ابن الباذش ثاني جمادى الآخرة سنة أربعين وخمسمائة (وعمره٤٩)[(٢)].

* * *

كتاب «الإقناع في القراءات السبع»

اسم الكتاب:

(الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش)، حققه عبد المجيد قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٠٣هـ، وهو من عيون كتب القراءات، قال عنه لسان الدين بن الخطيب: «ألف كتاب الإقناع في القراءات، لم يؤلف مثله في بابه»[(٣)].

الهدف من تأليفه:

ذكر ابن الباذش أنه يهدف إلى تنقيح وتهذيب وشرح لكتابي: «التبصرة في القراءات» لمكي بن أبي طالب القيسي، و«التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني.، حيث يقول: «وإنما كان غرضي التعريف بحد كل إمام من أئمة

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة ١٩٤/١، ١٩٥.

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة ١٩٦/١.

(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة ١٩٦/١.

السبعة في قراءته، وما يجوز من أساليب القراء مما لا يجوز»[١].

وأنه يمكنه أن يضيف عليهما، فيقول: « فإني في مواضع صلحت فيها الزيادة رفعت العنق إلى النص، وملت عن الأعم إلى الأخص، وفي موضع أجحف الحذف، وتقلص ثوب المعنى فلم يضف – مددت بقدر الحاجة من أنفاسها، وأضفَيت إلى حد الكفاية من لباسها، وفي مواضع طال بها المدى»[٢].

وقد وفى أبو جعفر بن الباذش بما وعد، فقد لم شمل المسائل وجمع الشكل إلى شكله، ورد النازح إلى أهله، فبوب وقسم، وجمع المسائل في بابها ورتب وصنف وقيد الشوارد، كما أضاف أبوابًا جديدة، وفصل الكلام في المجمل ووسعه توسيعًا كبيرًا بالتحليلات العلمية، وأكثر من الروايات والتعليلات، كما أنه في مواضع أخرى ترك من الكلام ما لا تدعو الحاجة إليه، وما يدل غيره عليه،

وكان يراجع والده أبا الحسن في مشكله ويناقشه في عويصه، حيث يقول أبو جعفر ابن الباذش: «وطالعت أبي –رحمه الله– في مشكله وعويصه، فلما سره وأرضاه وأقره وارتضاه وتقلده وانتضاه – كشف عنه قناعًا مغدقًا، وأطلعته نورًا يجلوا سَدفًا ودُرًّا فارق من الكتمان صدفًا»[٣].

* * *

(١) الإقناع ٥٢٦.

(٢) الإقناع في القراءات السبع ص٤٩، ٥٠.

(٣) الإقناع في القراءات السبع المقدمة ص ٥١، ٥٢.

المبحث الأول

أوجه الاتفاق بين منهجي الشيخين

اتفق الشيخان في وحدة الموضوع، وهو القراءات السبعة المشهورة التي اختارها ابن مجاهد في كتابه، وقد اتفق منهج الشيخين في بعض الأمور العامة التي التزم كل منهما بها، وإن تفاوت منهج كل منهما في تناولها، وذلك على التفصيل التالي:

موقف الشيخين من القياس:

أولاً: القياس عند ابن خالويه:

عني ابن خالويه بالقياس في منهجه العام في توجيه القراءات ، فكان يذكر القواعد الكلية ويحمل عليها المفردات، فمذهبه أن القراءة توافق العربية وعلى منهجها، حيث يقول عن القراء: «وكل قد ذهب من العربية مذهبًا أبان عن فضله وفصاحته»(١).

غير أن القياس عنده مشروط بألا يصطدم بالسماع، فإذا تعارض لم يعمل القياس، يوضح ذلك قوله: «كل فعل انفتحت عين ماضيه جاز كسرها وضمها في المضارع قياسًا إلا أن يمنع السماع من ذلك»(٢).

ويذكر أن القياس لا يكون على الشاذ، حيث يقول: «وما كانت عين ماضيه مضمومة لزمت الضمة عين مضارعه إلا أن يشذ شيء من الباب، فلا حكم للشاذ، »(٣).

كما يبين أن القرآن لا يحمل على الضرورة، يؤكد ذلك رفضه وجود العطف على الجوار في القرآن الكريم، وذلك في من قرأ بخفض {وَأَرْجُلِكُمْ}،

(١) الحجة لابن خالويه ١٢١.

(٢) السابق ١٦٢.

(٣) الحجة لابن خالويه ١٦٢.

فيقول: «ولا وجه لمن ادّعى أن (الأرجل) مخفوضة بالجوار؛ لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال، والقرآن لا يحمل على الضرورة وألفاظ الأمثال»[١].

فالقياس عنده على ما توجبه قواعد العربية، يتضح ذلك في توجيه {الظُّنُونَا} من قوله تعالى: {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا} [الأحزاب: ١٠] بإثبات الألف في الوقف وحذفها في الوصل، حيث يقول: «والحجة لمن أثبتها وقفًا وحذفها وصلاً[٢]: أنه اتبع الخط في الوقف، وأخذ بمحض القياس في الوصل على ما أوجبته العربية »[٣].

ومن مسائل القياس عنده حمل الفعل الماضي (رأى) المقارن لهمزة الاستفهام على المضارع في حذف الهمزة التي هي عين الفعل، ، فيقول– في سياق توجيهه قراءة {أَرَيْتَكُم} من قوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتَكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ} [الأنعام: ٤٠] بحذف الهمزة: «والحجة لمن طرحها[٤]: أن هذه الهمزة لما كانت تسقط من الفعل المضارع في كلام فصحاء العرب، ولا تستعمل إلا في ضرورة شاعر.. كان الماضي في القياس كالمضارع إذا قاربه همزة الاستفهام»[٥].

ومن مسائل القياس عنده حمل (أنَّ) على الفعل الماضي في العمل، وقد عرض لذلك في سياق توجيهه قوله تعالى: {أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ} [المائدة: ٤٥]، بنصب النفس وما بعدها إلى آخر الكلام حيث يقول: «والحجة لمن نصب إلى

(١) السابق.

(٢) وهي قراءة ابن كثير والكسائي وحفص. حجة القراءات لأبي زرعة ص٥٧٣.

(٣) الحجة لابن خالويه ٢٨٩.

(٤) وهي قراءة الكسائي حجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٥٠.

(٥) الحجة لابن خالويه ١٣٩ بتصرف يسير.

آخر الكلام[١]: أن (أنَّ) وإن كانت حرفًا فهي شبيهة بالفعل الماضي لبنائها على فتح آخرها كبنائه، وصحة كناية الاسم المنصوب فيها كصحة كنايته في الفعل»[٢].

ومن مسائل القياس عنده حمل الفعل المعتل على الفعل الصحيح في حذف الحركة وإثبات حرف العلة، وذلك في أثناء توجيه قراءة ابن كثير {إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ} بإثبات الياء في {يَتَّقِي} فذهب إلى أن {يَتَّقِي} مجزوم بحذف الحركة المقدرة إجراء للمعتل مجرى الصحيح، حيث يقول: «من العرب من يجري الفعل المعتل مجرى الصحيح»[٣]

ومما يدخل تحت القياس: الاتساع في العربية، بمعنى المرونة بمخالفة الأصل توسعًا، من ذلك قوله –في توجيه قوله تعالى: {وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً} [الأنفال ٣٥] بنصب {صَلاَتُهُمْ} ورفع {مُكَاءً} و{وَتَصْدِيَةً}[٤]–: «فالوجه في العربية إذا اجتمع في اسم كان وخبرها معرفة ونكرة أن ترفع المعرفة وتنصب النكرة؛ لأن المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالفعل، والوجه الآخر يجوز في العربية اتساعًا على بُعد أو لضرورة شاعر"[٥]

* * *

ثانيًا: القياس عند ابن الباذش:

يمثل القياس عنده أساسًا مهمًا في الاختيار والترجيح والقبول والرد، غير أن القياس عنده نوعان:

(١) وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر حجة القراءات ص ٢٢٥.
(٢) الحجة لابن خالويه ١٣٠، ١٣١.
(٣) الحجة لابن خالويه ١٩٨.
(٤) وهي قراءة إبان بن تغلب وعاصم والأعمش بخلاف عنهما، البحر المحيط ٤٨٦/٤.
(٥) الحجة لابن خالويه ١٧١.

١- **قياس القارئ:** كان يعتمد قراءة القارئ في النظائر فيجعل ذلك قياسًا متبعًا للقارئ، من ذلك قوله –في باب الهمزة المتوسطة التي قبلها حرف معنى: «ومن الناس من يأخذ لحمزة في هذا الباب بالتحقيق لا غير؛ لكون الهمزات مبتدآت، وهو قياس ما روى أبو أيوب الضبي عن رجاء بن عيسى أن حمزة يقف على {الآخِرَةُ وَالأُولَى} [النجم: ٢٥] وبابها بالهمز كالوصل، وكذلك روى أبو مزاحم الخاقاني عن أصحابه عن حمزة[١].

وتأسيسًا على هذا القياس قال ابن الباذش: «الأصل الرابع: ما جاء من كلمة {أَيُّهَا} مرسومًا في الخط بغير ألف، وذلك في ثلاثة مواضع، .....، فوقف أبو عمرو والكسائي عليهن بالألف، وكذلك الزينبي عن قنبل، وهو الذي يليق بمذهب ابن كثير»[٢].

ومن منهجه تقديم الرواية على القياس إذا تعارضا، وذلك إذا وردت الرواية عن القارئ بما يخالفه قياسه في النظائر فإن ابن الباذش كان يتبع النص والرواية، ويقدمهما على القياس، قال –في باب الوقف على الخط–: «وأما {يَاأَبَتِ} فوقف عليه ابن كثير وابن عامر بالهاء، وابن كثير بكسر التاء في الوصل، وابن عامر بفتحها، وقياس قول أبي عمرو الوقف بالهاء، لكن النص جاء عنه في ذلك بالتاء»[٣].

ومن منهج ابن الباذش في قياس القارئ الحم لعلى راو بعينه عند فقد القياس، وذلك إذا فقد القياس لقارئ ما فإنه ينبغي الحمل على راو بعينه شاركه في الرواية أو روى عنه، وذلك أولى من الحمل على راو لم يرو عنه ولم يرو

(١) الإقناع ٤٣٣.

(٢) الإقناع ٥٢٥.

(٣) الإقناع ٥١٩. وهذه التاء عوض من ياء الإضافة فلا يجتمعان، ولا يجوز هذا التعويض إلا في النداء.

معه، قال –في باب الهمزتين المفتوحتين–: «وقال – في ترجمة {أَن كَانَ ذَا مَالٍ} [القلم: ١٤]، وكان حمل قراءة ابن ذكوان على مذهب هشام أولى للعلل، منها: أنه لم يفرق بينهما في الترجمة في نقل الرواية في هذا، ومنها: أن إجراءه على مذهب من روى معه عن رجل بعينه أولى من حمله على مذهب من لم يرو معه ومن لم يرو هو عنه»(١).

ومن منهجه في القياس رد الرواية لمخالفتها أصول القارئ وإجماع الرواة، ومن ذلك قوله – عن إدغام الحاء في العين عند أبي عمرو بن العلاء–: «وروى قاسم عن الدوري إدغامها في العين إذا كان قبلها حرف مد، وذلك ثلاثة مواضع: {فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا} [البقرة: ٢٣٠]، {الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ} [النساء: ١٧١] و{الرِّيحَ عَاصِفَةً} [الأنبياء: ٨١] مدغمًا، وهذا عندهم لا يوافق أصول أبي عمرو، فحدثنا أبو داود حدثنا أبو عمرو قال: قد انعقد الإجماع على إظهار الحاء وهي ساكنة عند العين في قوله: {فَاصْفَحْ عَنْهُمْ} [الزخرف: ٨٩]، وذلك مبطل لرواية القاسم؛ لأن الساكنة أولى وأحق بالإدغام من المتحركة»(٢).

ومن منهجه في القياس ترجيح رواية على أخرى استدلالاً بقياس القارئ، ولبيان ذلك نذكر مذهب قنبل في الهمزتين، وذلك أنه كان يسهل إحداهما، ففي قوله تعالى: {فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ} [الأعراف: ١٢٣] كان يقرأ في الوصل بإبدال همزة الاستفهام واوًا مفتوحة وبعدها مدة في تقدير ألفين، وروي أنه قرأ بواو بعدها همزة على الاستفهام(٣).

(١) السابق ٣٦٥، ٣٦٦.
(٢) الإقناع ٢١٠.
(٣) السابق ٣٦٢.

وفي قوله تعالى {ءَاعْجَمِيٌّ} [فصلت: ٤٤] كان يقرأ بهمزة واحدة من غير مد على الخبر[١]، والحاصل أنه لا يحقق الهمزتين.

وقد اختلفت الرواية عنه في قوله تعالى: {النُّشُورُ (١٥) أَأَمِنتُم} [الملك: ١٥، ١٦]، قال ابن الباذش: «وروى ابن مجاهد وجماعة عن قنبل أنه أبدل همزة الاستفهام واوًا مفتوحة في الوصل، فإذا ابتدأ حققها، فأما الثانية التي هي فاء الفعل فالثابت عن ابن مجاهد وغيره تسهيلها بين بين، وذكر الأهوازي عن ابن شنبوذ وغيره عن قنبل تحقيقها فيقول: (النُّشُورُ وآمِنْتُمْ).والصواب عندي في الرواية ما ثبت عن ابن مجاهد؛ ألا ترى أنه إذا ابتدأ على هذا القول جمع بين همزتين محققتين، وهذا خلاف لأصله»[٢].

ومن منهج ابن الباذش في قياس القارئ الحمل على النظير عند عدم النص، ومثال ذلك في باب الإدغام في شرحه الذي لا يجوز فيه إلا الإدغام، وذلك إذا كان الحرفان مثلين أولهما ساكن، وكذلك إذا كان المثلان واوين أو ياءين والأول منهما حرف لين نحو {عَصَواْ وَّكَانُواْ} [البقرة: ٦١] و{وَاللاَّئِي يَئِسْنَ} [الطلاق: ٤] في قراءة أبي عمرو والبزي، فيقول: « فالإدغام واجب كما كان واجبًا في النظائر، فلوجوب الإدغام فيه استغني عن النَّصِّ عليه»[٣].

ومن مسائله التي حملها على القياس حمله الألف المبدلة من التنوين في الوقف على همزة الوصل، مثال ذلك أن ورشًا –فيما روى المصريون عنه– كان يمد حرف المد واللين إذا تقدمت عليه الهمز، سواء أكان ذلك في أول الكلمة أم في وسطها، وسواء أكانت في اسم أم فعل أم حرف نحو {آمَنَ}[٤]، قال ابن

(١) السابق ٣٦٣.
(٢) السابق ٣٦٨.
(٣) الإقناع ١٦٩.
(٤) السابق ٤٧١.

الباذش: «واستثنى بعضهم من ذلك ما الهمزة فيه مجتلبة للابتداء نحو {اؤْتُمِنَ} {ائْتِ بِقُرْآنٍ} {ائْذَن لِّي} وشبهه فلم يمد.

وذكر أبو محمد مكي أن منهم من يمد ويعامل اللفظ، قال: وترك المد أقيس، .....، واستثنى جميعهم الألف المبدلة من التنوين نحو {مَاء} و{غُثَاء} و{جُفَاءً}؛ لأن الألف عارضة في الوقف، وقياس مد {اؤْتُمِنَ} في الابتداء أن يمد {جُفَاءً} في الوقف»(١).

٢- **قياس اللغة العربية:** يمثل قياس اللغة العربية وقواعدها أساسًا مهمًا عند ابن الباذش في الاختيار والترجيح والرد، والشيء الجدير بالتنبيه عليه والإشارة إليه أن سيبويه يمثل عند ابن الباذش مقياس اللغة العربية، فكلام سيبويه هو الحجة والبرهان على صحة شيء من عدمه وقوته من ضعفه، ومن شدة اعتنائه بسيبويه أنه صنع بابًا بعنوان: «باب ما ذكر القراء مما جرى في التسهيل على غير قياس سيبويه وإجراء مسائل على التخفيف القاسي وغيره»(٢).

ومن منهجه في القياس التعليل بقواعد اللغة العربية، قال أبو جعفر ابن الباذش –في باب إمالة الألف المشبهة بالمنقلبة–: «قال –في باب إمالة الألف المشبهة بالمنقلبة–: «جعل القراء في هذا الكتاب (يحيى) و(موسى) و(عيسى) على أنها (فَعلَى) و(فُعْلى) و(فِعلَى)، وأضافوا إلى ذلك (أَنَّى) التي بمعنى كيف.

ومنهم من تكلم على تعليل ذلك بما غير هو مرضي، ونحن نبين ما عندنا مختصرًا، فأما (يحيى) فوزنه (يَفعل)، ولا يكون (فَعلى)؛ لأن الياء أو لا يقضى بزيادة للكثرة عند سيبويه، وما نسب إلى الكسائي أو غيره من أن وزنه (فعلى) لا

(١) السابق ٤٧٣.

(٢) الإقناع ٤٣٤.

يصح، وأما (موسى) فنص سيبويه على أنه (مُفعل) في حد ما لا ينصرف[1]..»[2].

ومن منهجه في القياس تقديم الرواية على قياس اللغة العربية عند التعارض، وذلك إذا أدى قياس اللغة العربية إلى حكم ما، وجاءت الرواية بما يخالفه فإنه يؤثر الرواية، ومثال ذلك أنه لما أثبت بقواعد العربية وكلام سيبويه أن «يحيى» و«موسى»: (يَفْعَل) و(مُفْعَل)، ويجب فيهما الفتح وعد م الإمالة وفقًا لقواعد العربية، غير أن الروايات تواترة على الإمالة في: {يحيى} و{موسى}، لذلك يعلق ابن الباذش في نهاية المسألة بقوله: «وعلى ما قررنا من صحة أوزان هذه الكلم يجب أن يمال لأبي عمرو {عيسى} وحده، فإن أخذت له بإمالة بين بين في {موسى} و{يحيى} فَعَلَى أنه أمال ما ليس وزنه (فُعلى) و(فَعلى)، وليس من أصل قوله إمالة ما خرج عن الأوزان الثلاثة، ولكن الرواية قوية في إمالتهما، فالفتح أقيس والإمالة آثر، والله أعلم»[3].

ومن منهجه في القياس أنه لا يجوز الخروج عن حد كلام العرب، وذلك في أثناء حديثه عن المد عند المصريين عن ورش حيث قال: «والذي أختارُ الزيادةُ في مد ذلك وإشباعه من غير إفراط ولا خروج عن حد كلام العرب فأتبعُ القومَ على ما رووا عن صاحبهم، ويكون ذلك أعون على التمطيط والتجويد الذي نلتزمه»[4].

---

(١) قال سيبويه: «وأما موسى وعيسى فإنهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة» الكتاب ٢١٣/٣

(٢) الإقناع ٢٩٧، ٢٩٨.

(٣) الإقناع ٣٠٠.

(٤) الإقناع ٤٧٥.

ومن منهجه في القياس الأخذ بقياس اللغة العربية من غير رواية، ذكر أبو جعفر ابن الباذش في باب الهمزة ما كان من الهمزتين المتحركتين في كلمتين: «وتسهل الثانية في قول من سهل في هذا الفصل بأن تجعل بين بين، أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، ....، وهكذا نص عليه سيبويه»(١).

ومن منهجه في القياس الأخذ بالقياس مع وجود رواية المصريين، وذلك أنه ذكر –في أثناء حديثه عن ذكر الهمزتين المفتوحتين في كلمة– أن القياس تخفيف الثانية بأن تجعل بين بين في نحو {أَأَنذَرْتَهُمْ} [البقرة: ٦]، فقال: «فورش يبدلها ألفًا، هكذا رواية المصريين عنه، والقياس أن يكون بين بين»(٢).

ومن منهجه في القياس المفاضلة بين الأوجه اللغوية في التوجيه، فيرجح وجهًا على وجه أو تعليلاً على تعليل، ذكر في فصل مسائل ابن شريح في قوله {رَأَى} و{نَأَى} أنه يجوز في الهمزة منهما وجهان، قال أبو جعفر: «والأخذ بين بين في هذا كله أولى، وكذلك الأحسن في {رَأْيْت} الأخذ بين بين، وهو الوجه البين. فإن أخذت بالبدل لزمك الحذف على ما روي في {رَأَ الْقَمَرَ} فتقول (رَيْتُ)، وهو نحو قراءة الكسائي {أَرَيْتُكم} [الأنعام: ٤٠، ٤٧]. يجوز عندي أن يكون محمولاً على البدل والحذف، وقد قيل إنه حذف الهمزة حذفًا من غير تقدير بدل، كما كان ذلك في (وَيْلُمِّهِ).

ومن أجاز الجمع بين ساكنين الأول منهما حرف مد ولين والثاني غير مشدد، وممن أجازه يونس والكوفيون، وذكر أنه مسموع، قال مع البدل {أرايت} فمد ولم يحذف، وقد قرئ {مَحْيَايْ} [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء، و{آنذَرْتَهُمْ} [البقرة: ٦٥ ويس: ١٠] بالبدل، ووجه الحذف –وإن ضعف– أقيس»(٣).

---

(١) الإقناع ٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) الإقناع ٣٦١.

(٣) الإقناع ٤٥٥، ٤٥٦.

موقف الشيخين من الحديث النبوي الشريف:

عمد الشيخان إلى إيراد بعض الأحاديث النبوية، وأوردها الإمام ابن خالويه على سبيل الاستدلال على صحة توجيه بعض القراءات، في حين تنوع القصد من إيراد الأحاديث النبوية عند ابن الباذش على التفصيل التالي:

أولاً: الحديث النبوي الشريف عند ابن خالويه:

كان ابن خالويه يعمد إلى الاستدلال بالحديث النبوي الشريف لبعض القراءات، من ذلك قوله: «قوله تعالى: {وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ} [البقرة: ٦١]، يقرأ بالهمز وتركه، والجة لمن ترك من ثلاثة أوجه أولها: أن الهمز مستثقل من كلامهم، والدليل عليه قولهﷺ : «**لست نبيء الله**»(١)، كأنه كره الهمز؛ لأن قريشًا لا تهمز»(٢).

ومن ذلك استدلاله على مجيء (لا) ناهية جازمة، وذلك في قوله تعالى: {وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ} [البقرة: ١١٩] حيث يقرأ بالرفع والجزم، فيقول: «والحجة لمن جزم: أنه جعله نهيًا، ودليله ما روي أن النبي ﷺ قال –يومًا–: «**ليت شعري، ما فعل أبواي**»؟ فأنزل الله تعالى: {وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ} [البقرة: ١١٩]، فإنا لا نؤاخذك بهم، والزم دينك»(٣).

* * *

ثانيًا: الحديث النبوي الشريف عند ابن الباذش:

لم ترد الأحاديث النبوية الشريفة عند ابن الباذش بكثرة، وقد تنوع استشهاده بها على النحو التالي:

---

(١) الحديث في الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٦٢/٣.

(٢) الحجة لابن خالويه ٨٠، ٨١.

(٣) الحجة لابن خالويه ٨٧، وينظر : صحيح مسلم ٧٩/٣.

نقل ابن الباذش حديثًا يمنع الترجيع في القراءة، ثم ذكر حديثًا آخر يثبت مجيئه غير أنه لم يذكر نص الحديث الثاني وإنما أشار إليه، وذكر أنه متأول، حيث يقول بسنده إلى قتادة: «عن قتادة قال: ما بعث الله نبيًا إلا حسن الوجه حسن الصوت، وكان نبيكم صلى الله عليه وسلم حسن الوجه حسن الصوت وكان لا يُرَجِّع.

قال أبو جعفر: أما الترجيع فقد جاء في الصحيح من رواية معاوية بن قرة عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ، وقد تؤول الحديث»[١].

ذكر ابن الباذش في أثناء حديثه عن اتصال قراءة نافع حديثًا يستشهد به على عرض النبي صلى الله عليه وسلم القرآن على أبي بن كعب، فقال بسنده: «.. وقال أُبَيّ: عرض عليَّ النبي ﷺ، وقال: أمرني جبريل أن أعرض عليك القرآن»[٢].

ذكر حديثًا استشهد به على قراءة، وذلك في قوله: «وذكر غير واحد عن عمرو عن حفص أنه إنما رفع الضاد في الحروف في الروم لما حدثه به فضيل بن مرزوق، قال: أخبرني عطية العوفي أنه قرأ على عبد الله بن عمر {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ} بالنصب، وردها عليّ، {مِّن ضَعْفٍ} بالرفع، وقال: قرأتها على النبي ﷺ كما قرأتها عليَّ، فردّها عليّ كما رددتها عليك، وهذا الحديث قد رواه جماعة عن الفضيل بن مرزوق»[٣]، وقد ذكر لهذا الحديث روايات أخرى[٤].

ذكر حديثًا شاهدًا على إثبات صيغة الاستعاذة، وقد ذكره بمعناه، حيث قال: «والذي صار إليه معظم أهل الأداء، وأختار لجميع القراء (أعوذ بالله من

(١) الإقناع ٥٥٥، ٥٥٦.
(٢) السابق ٧٦.
(٣) الإقناع ٥٨١.
(٤) السابق ٥٨٥، ٥٨٤.

الشيطان الرجيم)؛ لما روي عبد الله بن مسعود وأبو هريرة وجبير بن مطعم عن النبي ﷺأنه استعاذ عند القراءة بهذا اللفظ بعينه»[١].

ذكر حديثين في باب الذكر الكبير يثبتان الدعاء بعد ختمة القرآن، قال: «وأخبرني عبد الله بن كثير أنه قرأ على ابن مجاهد فأمره بذلك وأخبره مجاهد أنه قرأ على أُبَيٍّ بن كعب فأمره بذلك، وأخبره أُبَيٌّ بن كعب أنه قرأ على النبي ﷺ، فأمره بذلك»[٢].

ثم قال –في خاتمة باب التكبير والكتاب–: «.. عن قتادة عن أنس ابن مالك عن النبي ﷺ قال: «**مع كل ختمة دعوة مستجابة**»[٣].

* * *

منهج الشيخين في الشواهد الشعرية:

أورد الشيخان الشعر العربي الفصيح في كتابيهما، واختلف محل الورود عند كل منهما على النحو التالي:

أولاً: الشواهد الشعرية عند ابن خالويه:

أورد ابن خالويه كثيرًا من الشعر، وكان إيراده الشعر على ثلاثة أوجه:

١- **استشهد به على جواز وقوع الاضطرار في الشعر دون النثر**، من ذلك ما ذكره عن جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى: {وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ} [النساء: ١]، حيث يقرأ {وَالأَرْحَامَ} بالجر والنصب، ويوجه ابن خالويه بقوله: «فالحجة لمن نصب: أنه عطفه على {الله} تعالى، وأراد: واتقوا الأرحام لا تقطعوها؛ فهذا وجه القراءة عند البصريين؛ لأنهم أنكروا

(١) الإقناع ١٥١.

(٢) السابق ٨٢٢.

(٣) السابق ٨٢٣.

الخفض ولحنوا القارئ به، وأبطلوه من وجوه: أحدها أنه لا يعطف الظاهر على مضمر مخفوض إلا بإعادة الخافض؛ لأنه معه كشيء واحد لا ينفرد منه، والعلة في ذلك أنه لما كان العطف على المضمر المرفوع قبيحًا حتى يؤكد لم يكن بعد القبح إلا الامتناع. وأيضًا فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا أن نحلف بغير الله، فكيف ننهى عن شيء ويؤتى به؟ وإنما يجوز مثل ذلك في نظام الشعر ووزنه اضطرارًا كما قال الشاعر(١):

فاليوم قد بِتَّ تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجَبِ**

وليس في القرآن –بحمد الله– موضع اضطرار»(٢).

ومن ذلك وقوع الفصل بين المتضايفين في الشعر ضرورة، وذلك في سياق حديثه عن قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ} [الأنعام: ١٣٧]، يقرأ بفتح الزاي ونصب {قتلَ} ورفع {شركاؤهم}، وبضم الزاي، ورفع {قتلُ}، ونصب {أولادَهم} وخفض {شركائهم}، ويوجه ابن خالويه القراءتين بقوله: «والحجة لمن قرأه بالزاي: أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يُسم فاعله، ورفع به القتل، وأضافه إلى {شركائهم} فخفضهم، ونصب {أولادهم} بوقوع القتل عليهم، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر، كقول ذي الرمة(٣):

---

(١) البيت من البسيط، وهو من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلوها، والشاهد في قوله (فما بك والأيام) حيث عطف الظاهر (الأيام) على المضمر المخفوض في (به) من غير إعادة الخافض، وهو في الكتاب ٣٩٢/٣، الكشاف ٦/٢، شرح المفصل ٧٨/٣، البحر المحيط ١٦٦/٣، الإنصاف ٤٦٤/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٣٦/٢.

(٢) الحجة لابن خالويه ١١٨، ١١٩.

(٣) البيت من البسيط وهو لذي الرمة في ديوانه ٩٩٦، أوغل في الأرض: إذا أبعد فيها، والآخرة: جمع آخرة الرجل، وهي العود في آخره يستند الراكب، والمَيس: شجر يتخذ منه =

كَأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا *** أَوَاخِرِ المَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيجِ»[1]

٢- **استشهد ابن خالويه بالشعر على إثبات القواعد اللغوية**، من ذلك استشهاده على حذف التاء في الترخيم والمجيء بتاء التأنيث التي يوقف عليها بالهاء، وذلك في توجيهه قوله تعالى: {يَاأَبَتِ} [يوسف: ٤]، حيث يقول: «فالحجة لمن فتح: أنه أراد (يا أبَة) بالهاء، ثم رخم الهاء، فبقى (يا أب)، ثم أعاد إلى الاسم هاء السكت، وأدرج فبقيت الهاء على فتحها، كقولك: يا طَلْحَ – في الترخيم، ثم تأتي بالهاء فتقول: يا طلحةَ أقبل، قال النابغة[2]:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ * وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بِطِيءِ الكَوَاكِبِ**

فهذه الهاء ليست التي كانت في الاسم، ولكنها المردودة بعد الحذف، والدليل على ذلك فتحها»[3].

=

الرحال والأقتاب، والفراريج: جمع فروج، وهي صغار الدجاج، والأنقاض: مصدر أنقضت الدجاجة أي صوتت، والشاهد فيه الفصل بين المتضايفين وهو (أصوات أواخر) بالجار والمجرور (من إيغالهن)، وتقدير البيت: كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: من إيغالهن، ذكر سيبويه البيت وعلق عليه بقوله: «فهذا قبيح» الكتاب ١/١٧٩، ١٨٠، وهو في المقتضب ٤/٣٧٦، الإنصاف ٤٣٣، شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٣، رصف المباني ٦٥، شرح الرضي على الكافية ٢/١٨٢، الدر المصون ٥/١٦٩.

(١) الحجة لابن خالويه ١٥٠، ١٥١.

(٢) البيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة للنابغة الذبياني في مدح عمرو بن الحارث بن أبي شمر الغساني، كان سعى بن مرة بن ربيعة بن قزيع إلى النعمان بن المنذر بالنابغة فهرب إلى الشام، والشاهد في أنَّه رخَّم (أميمة) بحذف التاء، ثم أقحمت التاء مفتوحة، وهو في: ديوانه ٥٤، الكتاب ١/٣١٥، لسان العرب (نصب)، شرح الرضي على الكافية ١/٣٩٢، الدر المصون ٦/٤٣٥، خزانة الأدب ١/٣٧٠.

(٣) الحجة لابن خالويه ١٩١، ١٩٢.

ومن ذلك ما ذكره ابن خالويه عن إلزام المثنى الألف في أثناء حديثه عن توجيه قراءة قوله تعالى: {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} [طه: ٦٣]، فيقول: «فالحجة لمن شدد النون في (إن) وأتى بألف في (هذان): أنه احتج بخبر الضحاك عن ابن عباس أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب، وهذه اللفظة بلغة بلحارث بن كعب خاصة(١)؛ لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه، لا يقلبونها لنصب ولا خفض، قال شاعرهم(٢):

إن أباها وأبا أباها * قد بلغا في المجد غايتاها**

فلما ثبتت هذه اللفظة في السواد بالألف، وافقت هذه اللغة فقرءوا بها»(٣).

٣- **إيراده الشعر في سياق بيان معاني الألفاظ اللغوية**، من ذلك بيان معنى {يَتَنَازَعُونَ} في قوله تعالى: {يَتَنَازَعُونَ فِيهَا كَأْساً لاَّ لَغْوٌ فِيهَا وَلا تَأْثِيمٌ} [الطور: ٢٣] حيث يقول: «ومعنى يتنازعون هاهنا: يتعاطون ويتداولون، ومنه قول الأخطل(٤):

نَازَعْتُهُ طَيِّبَ الرَّاحِ الشَّمُولِ وقد *** صاح الدَّجَاجُ وَحَانَتْ وَقْعَةُ السَّارِي(٥)

(١) لغة بني الحارثِ وبين الهُجَيْم وبني العَنْبر وزُبَيْد وعُذْرَة ومُراد وخَثْعَم. وحكى هذه اللغة الأئمة الكبار كأبي الخَطَّاب وأبي زيد الأنصاري والكسائي. الدر المصون ٦٧/٨، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٦/١، البحر المحيط ٢٣٨/٦، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٤٨.

(٢) من الرجز، وهو لأبي النجم في: شرح المفصل لابن يعيش ٥١/١، مغني اللبيب ٢٤٦/١ تحقيق الخطيب، شرح ابن عقيل ٥١/١، شرح الرضي على الكافية ٣٤٩/٣، الدر المصون ٦٨/٨، خزانة الأدب ٣٣٧/٣، همع الهوامع ٣٩/١.

(٣) الحجة لابن خالويه ٢٤٢.

(٤) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ١٦٨، المحرر الوجيز ١٩٠/٥، البحر المحيط ١٤٧/٨، الدر المصون ٧٤/١٠.

(٥) الحجة لابن خالويه ٣٣٤.

ومن ذلك بيانه مجيء (إن) بمعنى (نعم)، وذلك في سياق حديثه عن قوله تعالى: {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} [طه: ٦٣]، حيث يقول: «وقال أبو العباس المبرد: أوْلَى الأمور بـ (إنّ) المشددة أن تكون هاهنا بمعنى (نعم)[١]، كما قال ابن الزبير للأعرابي – لما قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له: إنَّ وراكبها، أراد: نعم وراكبها[٢]، وأنشد[٣]:

بَكَر الْعَوَاذِلُ بِالضُّحَى * يلْحَيْنَنِي وأَلُومُهُنَّهُ**

ويَقُلْنَ شيبٌ قَدْ عَلَا * كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فقلت: إنَّه**

أراد فقلت: نعم، فوصلها بهاء السكت»[٤].

* * *

ثانيًا: الشواهد الشعرية عند ابن الباذش:

بلغت الشواهد الشعرية التي ذكرها أبو جعفر ابن الباذش أربعة أبيات، منها بيتان في تسهيل الهمز، حيث قال: «الثالث: (مَوّيِلا) بإبدالل الهمزة ياء، وهذا قد قدمت أن سيبويه حكاه، ووجهه أنهم حذفوا الهمزة على تقدير أن حركة الهمزة حَركة لما قبلها، وسكون ما قبلها سكون لها، فكأنه إذا قيل «مَوْيِلا» خفف من «مَوْئِلا»، كما قال[٥]:

---

(١) نقل هذا الرأي عن المبرد الزجاج في معاني الزجاج ٣٦٣/٣.

(٢) ينظر في هذه الحكاية: مغني اللبيب ٧٥، الدر المصون ٦٨/٨.

(٣) البيتان من بحر الكامل، وهما لابن قيس الرقيات في ديوانه ٦٦، الكتاب ٤٧٥/١، أمالي ابن الشجري ٣٢٢/١، اللسان (أنن)، رصف المباني ١١٩، مغني اللبيب ٢٣٦/١ تحقيق الخطيب، الدر المصون ٣٥٥/٤، ٦٥/٨، وقد استشهد به بعض اللغويين على مجيء (إن) بمعنى نعم.

(٤) الحجة لابن خالويه ٢٤٣.

(٥) صدر بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية الخطفي في مدح هشام بن عبد الملك وابنه =

أحب المؤقدين إلى مؤسى

فأبدل من الواو المضموم ما قبلها همزة، كما يبدلها في «أُجوه» و{أُقِّتَتْ} [المرسلات: ١١] ومثل {مَوْئِلا} قوله(١):

اللّواتي لا تَزِيرُ»(٢)

والبيت الثالث الذي ذكره في سياق توجيه قراءة نافع في قوله تعالى: {رِدْءاً يُصَدِّقُنِي} [القصص: ٣٤] حيث ألقى حركة الهمزة على الدال {رِداً يُصَدِّقُنِي}، قال ابن الباذش: «وقد رُوي عن نافع أنه ليس مخففًا من «ردءا» وأنه (فِعَل) من قولهم: أردى على المائة، أي: زاد عليها، واستشهد ببيت حاتم(٣):

=

وعجزه، والبيت بتمامه:

أحب المؤقدين إلى مؤسى * وجعدة إذا أضاءهما الوقود**

وهو في ديوانه ٢٢٨/١. والشاهد في قوله (المؤقدين) و(مؤسى) حيث قلب الهمزة الساكنة واوًا، وقد جعل ابن الحاجب هذا الإبدال شاذًا، ووجهه الرضى بأن الواو لما جاورت الضمة «أي ضمة الميم» صارت كأنها مضمومة، والواو المضمومة تهمز نحو «نؤور، غؤور، وفي اللسان: همز «مؤسى» لغة عقيل وهو من قلب الواو همزة، «ينظر: الحجة للفارسي ٤١٦/٦، ٤١٧، الكشاف ١٥٧/١، البحر المحيط ١٠٢/٨، شرح الشافية للرضى ٢٠٣/٣، ٢٠٦، لسان العرب (سوق).

(١) جزء من بيت من الوافر، وهو لكثير عزة في أمالي القالي ٤٧/١، والبيت بتمامه:

ضِعافُ الأسدِ أكثرها زئيرا * وأصْرَمُها اللواتي لا تَزِيرُ**

والشاهد فيه قلب الهمزة الساكنة ياء لكسر ما قبلها.

(٢) الإقناع ٤٤٥، ٤٤٦.

(٣) البيت من الطويل، ونَوَى القَسْبِ أَصْلَبُ النَّوى والقُسَابة رَدِيءُ التمر والقَسْبْ الصُّلْب الشديد، ويقال رَدَى على المائة يَرْدِي وأَرْدَى يُرْدِي أي زادَ ورَديْت على الشيء وأَرْدَيْت زِدْتُ وأَرْدَى على الخَمسينَ والثمانين زادَ، ويروى (أرمى) موضع أردى بالمعنى نفسه، والشاهد في مجيء (أردى) بمعنى زاد، وهو في أمالي القالي ٥٢/٢، الصحاح في اللغة (رمى)، لسان العرب (ردى)، البحر المحيط ٣٤٥/١.

وَأَسْمَرَ خَطيّا كَأنّ كُعُوبَه * نَوى القَسْبِ قَدْ أَرْدَى ذِرَاعا على العَشْرِ**

أي: زاد»[1].

والبيت الرابع ساقه في بيانه وجه كلام سيبويه، حيث يقول ابن الباذش: «وإنما أنزْل سيبويه الهاء منزلة الساكن في كونها وصلاً للروي في قوله[2]:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُها

لا في امتناع الروم والإشمام، فالواجب الأخذ فيها بالإشارة، وفي ميم الجمع بغير إشارة على ما ذكرنا من نص سيبويه»[3].

* * *

موقف الشيخين من النحويين:

عرض الشيخان لبعض آراء النحويين عند الاختلاف في توجيه قراءة، غير أن ابن الباذش كان أكثر عمقًا واختيارا، ومناقشة للنصوص، وقليلاً ما كان لابن خالويه اختيار في الآراء النحوية، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

---

(١) الإقناع ٣٩٥، ٣٩٦.

(٢) صدر بيت من الكامل، وهو للبيد، وعجزه:

بِمِنَى تَأَبَّد غَوْلُها فَرِجَامُها

(مِنًى) مقصور موضع بمكة، وهو مذكر يصرف، ومِنًى موضع آخر بنجد، قيل إياه عنى لبيد، وتأبد المنزل أي أقفر وألفته الوحوش، وغَوْلها ورِجامها في هذا البيت موضعان والغَوْل التُّراب الكثير، والرّجَمُ والرِّجامُ الحجارة: المجموعة على القبور، وما ذكره ابن خالويه ليس فيه شاهد، وإنما الشاهد في عجز البيت الذي لم يذكره وهو قوله (فرجامها) حيث نزلت الهاء منزلة الساكن في كونها وصلاً للروي، مقاييس اللغة ٦٠/١، لسان العرب (أبد) (غول) (رجم)، تاج العروس (غول).

(٣) الإقناع ٥٣٣.

أولاً: ابن خالويه والنحويون:

كان ابن خالويه يعرض آراء النحويين في بعض المسائل الخلافية، غير أنه لا يعلق عليها بما يفيد ترجيحًا واختيارًا، فمن ذلك قوله: قوله تعالى: {تَظَاهَرُونَ} [البقرة: ٨٥]، يقرأ بالتشديد، والتخفيف، فالحجة لمن شدد: أنه أراد تتظاهرون بتاءين فأسكن الثانية وأدغمها في الظاء، فشددها لذلك، والحجة لمن خفف: أنه أراد أيضًا تتظاهرون، فأسقط إحدى التاءين تخفيفًا وكراهية للإدغام وثقله. فإن قيل: فأي التاءين الساقط؟ فقل: قال سيبويه: الساقط الأول، وقال هشام: الثاني، وقال الفراء: إحداهما بغير تعيينها، ولكل حجة دليل»[(١)].

ومن ذلك حديثه عن دخول الواو في {وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} [الزمر: ٧٣] وعدم دخولها في {فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} [الزمر: ٧١] فذكر ابن خالويه آراء العلماء في ذلك غير أنه لم يتدخل في المسألة بإبداء رأيه، أو ترجيح رأي على آخر، حيث يقول: «فإن قيل: فما وجه دخول الواو في أحدهما دون الآخر؟ فقل: فيه غير وجه، قال قوم: هي زائدة، فدخولها وخروجها واحد، كما يزاد غيرها من الحروف، وقال آخرون: العرب تعد من واحد إلى سبعة وتسميه عشرًا، ثم يأتون بهذه الواو، فيسمونها واو العشر، ليدلوا بذلك على انقضاء عدد ..»[(٢)].

غير أنه استدرك على النحويين إذ غلطوا رواية، وقد وجد لها وجهًا في العربية، حيث يقول: «وروى هشام بن عمار عن ابن عامر (أَرْجِئْهِ) [الأعراف: ١١١] بالهمز وكسر الهاء، وهو عند النحويين غلط؛ لأن الكسر لا يجوز في الهاء إذا سكن ما قبلها، كقوله: {وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي} [طه: ٣٢]، وله وجه في

(١) الحجة لابن خالويه ٨٤.

(٢) الحجة لابن خالويه ٣١١، ٣١٢.

العربية، وذلك أن الهمزة لما سكنت للأمر، والهاء بعدها ساكنة على لغة من يسكن الهاء، كسرها لالتقاء الساكنين»[(١)].

وقد خالف ابن خالويه منهجه في عرض آراء النحويين دون أن يكون له اختيار، وذلك عند حديثه عن الفعل المضارع المعتل المجزوم الذي ثبت فيه حرف العلة فلكان له اختيار، حيث يقول: «قوله تعالى: {إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ} [يوسف: ٩٠] القراءة بكسر القاف وحذف الياء علامة للجزم بالشرط إلا ما رواه قنبل عن ابن كثير بإثبات الياء، وله في إثباتها وجهان: أحدهما أن من العرب من يجري الفعل المعتل مجرى الصحيح، فيقول: لم يأتي زيد، وأنشد[(٢)]:

ألم يأتيك والأنباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد**

والاختيار في مثل هذا حذف الياء للجازم؛ لأن دخول الجازم على الأفعال يحذف الحركات الدالة على الرفع إذا وجدها، فإن عدمها لعلة حذفت الحروف التي تولدت منها الحركات؛ لأنها قامت مقامها، ودلت على ما كانت الحركات تدل عليه، وإنما يجوز إثباتها مع الجازم في ضرورة الشاعر»[(٣)].

* * *

ثانيًا: ابن الباذش والنحويون:

اهتم أبو جعفر ابن الباذش بعرض آراء النحويين في المسائل التي يقع فيها اختلاف متعلق بمسائل اللغة.

---

(١) الحجة لابن خالويه ١٦٠، وهذا الوجه انفرد به ابن خالويه، ولم أقف عليه لغيره.

(٢) البيت من الوافر، والشاهد في قوله (يأتيك) بإثبات الياء في الفعل المجزوم، وهو لا يجوز إلا في الشعر، وهو في الخصائص ٣٣٣/١، المحتسب ٦٧/١، المحرر الوجيز ٥٢٢/٦، شرح المفصل ٢٤/٨، الإنصاف م٣٠/١، البحر المحيط ٢٨٦/٥، الدر المصون ٢٢٥/٣، خزانة الأدب ٣٥٩/٨.

(٣) الحجة لابن خالويه ١٩٨، ١٩٩.

موقف ابن الباذش من سيبويه: يعد سيبويه أول النحويين وإمامهم عند ابن الباذش، فأكثر من الاستشهاد بكلامه، وتكرر اسم سيبويه في كتاب ابن الباذش كثيرًا، أحصاها محقق الإقناع فجمع ثلاثين موضعًا، وقد قصّر المحقق في هذا؛ لأن سيبويه ذكر كثيرًا في الكتاب فوق ما ذكر المحقق بأضعاف مضاعفة.

ومن مظاهر ذلك أنه صنع بابًا في الهمزة بعنوان: «باب ما ذكر القراء مما جاء في التسهيل على غير قياس سيبويه وإجراء مسائل على التخفيف القياسي وغيره»(١).

كما كان أبو جعفر ابن الباذش يقف عند كلام سيبويه ويعيب على القراء عدم معرفته، من ذلك قوله –في باب الوقف على الممال بعد أن ذكر أقوال العلماء–: «هذه أقوالهم، وقد غاب عنهم –والله أعلم– نص سيبويه في ذلك، قال سيبويه: «وقد قالوا: مررت بمال كثير، ومررت بالمال كله، كما تقول: هذا ماش، وهذا داع، فمنهم من يدع ذلك في الوقف على حاله بالإمالة؛ ومنهم من ينصب في الوقف؛ لأنه قد أسكن ولم يتكلم بالكسرة، فيقول: بالمال، وماش، وأما الآخرون فتركوه على حاله مما لا كراهية أن يكون كما لزمه في الوقف»(٢).

قال أبو جعفر: فيجب على ما نص عليه سيبويه أن يُؤخذ في الوقف لأصحاب الإمالة، وبين بين في هذا الأصل بالإمالة، وبين بين كالوصل لا غير، ولك في الوقف على {الناس} الأخذُ بالإمالة والفتح، فقف عليه»(٣).

(١) السابق ٤٣٤.

(٢) الكتاب ١٢٣/٤.

(٣) الإقناع ٣٤٧، ٣٤٨.

وقد كان نقل ابن الباذش عن سيبويه على التفصيل التالي:

كان يتخذ أباه في أحيان كثيرة معبرًا للرواية عن سيبويه وشرح كلامه، من ذلك: قوله –في باب الهمز عند الكلام عن صور تخفيف الهمزة[1]–: «وصور التخفيف فذكر أصحاب سيبويه أنه بالبدل ألفًا، قال أبي –رضي الله عنه–: والذي يوجبه قول سيبويه في باب الهمز أنها تخفيف بين بين كما يخفف غيرها من الهمزات المتحركة إلا ما استثنى من المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة، وإنما تخفف بالبدل الهمزة الساكنة، وهذا العموم يتناول الوصل والقطع، فأما قوله: إنما ثبتت تشبيهًا بهمز أحمر، كما شبهوها بها في قولهم (ألحمر) في لغة من خفف الهمزة، وقوله –في باب همزة الوصل–: ولم تحذف في الوصل، فإنما بين هنا أنها تخالف غيرها من همزات الوصل في أن غيرها يحذف نحو {أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ} [سورة ص: ٧٥] وهذه ثبتت لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، فذكر في كل باب ما يختص به، وجاء من مجموع ذلك ما ذكرناه.

قال أبو جعفر: وهذا أحسن غاية، وعلى هذا لا يتمكن المد»[2].

وأحيانًا أخرى كان ابن الباذش يذكر نص سيبويه مباشرة دون ذكر أبيه أبي الحسن: من ذلك قوله: «وألف هذه الأفعال منقلبة عن ياء إلا (خاف) وحدها، قال سيبويه: «فإنها منقلبة عن واو، وقرأ بعضهم {خاف} يعني مماله، قال: وأما العامة فلا يميلون ما كانت الواو فيه عينًا»[3].

موقف ابن الباذش من الخليل: النحوي الثاني الذي اعتنى ابن الباذش بذكر آرائه هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، من ذلك قوله في باب الوقف على

(١) قال سيبويه: «اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق والتخفيف والبدل». الكتاب ٥٤١/٣.

(٢) الإقناع ٣٥٩، ٣٦٠.

(٣) الإقناع ٣٠٦.

الممال في نحو {مُفْتَرَى} [القصص: ٣٦]-: «فإذا وقفت وقفت على الألف التي هي حرف الإعراب في قول الخليل وسيبويه»[١]، ونحو قوله: «كقول الخليل وسيبويه سواء في نحو قولهم: هذا مرتع إبلك»[٢].

موقف ابن الباذش من الأخفش: النحوي الثالث الذي اهتم ابن الباذش بذكر آرائه هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، ويبدو أن أبا جعفر وقف على كتب الأخفش وقرأها، يؤكد ذلك قوله: «أن هبة الله وجعفر بن أبي داود رويا عن الأخفش {مُزْجَاة} [يوسف: ٨٨]، وكذلك نص عليه الأخفش»[٣].

وقد ورد ذكر أبي الحسن الأخفش في أربعة عشر موضعًا –على ما أحصاه محقق الكتاب– وليس فيها إلا ثلاثة مواضع يذكر آراء الأخفش في اللغة، وهي آراء مقابلة لآراء سيبويه، ففي الموضع الأول ذكر أبو جعفر ابن الباذش الخلاف في المحذوف عند التقاء ألفين، فمذهب الخليل سيبويه أنها الثانية، وذهب الأخفش وأبو عثمان المازني إلى أن المحذوف الأولى دون الثانية، وقد علق ابن الباذش بقوله: «وقد خلط أبو الحسن وأبو عثمان في هذا فحملا ما كان من كلمة على ما كان من كلمتين»[٤].

والموضع الثاني: وهو يحقق نسبة رأي إلى الأخفش وذلك عند حديثه عن تخفيف الهمزتين بتخفيف الهمزة الثانية فيها بين بين، هذا مذهب الخليل وسيبويه

(١) الإقناع ٣٥٣..
(٢) الإقناع ٣٨٥.
(٣) الإقناع ٢٨٤. أي (مزجاة) بالإمالة)، ولم يذكرها الأخفش في معانيه.
(٤) الإقناع ٣٥٤.

في حين أن أهل الأداء آثروا إبدال الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها واوًا مكسورة، قال أبو جعفر: «وهو ليس بمذهب أحد، وهم يعزونه إلى الأخفش»[١]،

الموضع الثالث يأتي أيضًا مخالفًا لقول سيبويه في التخفيف القياسي للهمزة، ولم يعلق ابن الباذش في هذا الموضع بشيء، يقول ابن الباذش: «فهذا حد الهمزة في التخفيف القياسي عند سيبويه، وخالفه أبو الحسن في موضعين»:

أحدهما: الهمزة المضمومة التي قبلها كسرة، في المتصل نحو (يستهزؤن) وفي المنفصل نحو (من عند أخته) فإن سيبويه يخفف الثانية بجعلها بين بين[٢]، والأخفش يبدلها في التخفيف ياء فيقول (يستهزيون) و(من عند بخته)، قال: لأنه ليس من كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة، وإذا كانت كذلك انقلبت ياء نحو (ميزان) و(ميعاد)، فكذلك يجب في الهمزة المقربة»[٣].

وفي (يستهزؤن) مذهب آخر وهو مذهب الكسائي: وهو ترك الهمزة من غير عوض، وبرفع الحرف الذي قبلها فيقول: {يستهزُون}.

وعلق أبو جعفر ابن الباذش على مذهب سيبويه بقوله: «وهو القياس»: كما علق على مذهب الأخفش بقوله: «وهو أضعفها»[٤].

الآخر: في الهمزة المكسورة التي قبلها ضمة في المتصل دون المنفصل نحو (سئل) و(بِأَكْمُؤِكَ)؛ فإن سيبويه يخفف الثانية بجعلها بين بين، والأخفش يبدلها في التخفيف ياء؛ لأن الياء الساكنة المضموم ما قبلها تبدل واوًا في نحو

---

(١) الإقناع ٣٨٤.

(٢) قال سيبويه: وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمّة أو كسرة فإنّك تصيّرها بين بين؛ وذلك قولك: هذا درهم أختك، ومن عند أمّك، وهو قول العرب وقول الخليل». الكتاب ٥٤٢/٣.

(٣) الإقناع ٤٣٨، ٤٣٩.

(٤) الإقناع: ٤٥١.

(موقن) و(موسر)، فيجب في الهمزة المقربة من الواو والساكنة أن تبدل واوًا مع الضمة»[١].

موقف ابن الباذش من الكسائي: النحوي الرابع الذي اهتم ابن الباذش بذكر آرائه هو الكسائي، وكان ابن الباذش يتعامل معه باعتباره قارئًا، فكان يذكر رأيه في المسائل استنباطًا من قراءته كما في المثال السابق المتقدم الذي جمع بين آراء سيبويه والكسائي والأخفش في تسهيل (يستهزؤن)، غير أن ابن الباذش ذكر رأي الكسائي في وزن يحيى وأنه (فَعْلى) وعلق بقوله: «وما نسب إلى الكسائي أو غيره من أن وزنه (فَعْلَى) لا يصح»[٢].

موقف ابن الباذش من أبي علي الفارسي: النحوي الخامس الذي عني به، ذكر أبو جعفر ابن الباذش أبا علي الفارسي في مواضع من كتابه ناقلاً عنه أو مشيرًا إلى آرائه أو ذاكرًا حكايته، ومن ذلك قوله –في باب الإمالة–: «وللإمالة أسباب توجبها قد حصرها أبو بكر ابن السراج في أصوله، وفيما نقل أبو علي عنه إلى ستة أسباب، وهي ...»[٣].

وقد خالف أبو جعفر ابن الباذش أبا علي الفارسي في الألف في {تترا} [المؤمنون: ٤٤] أللإلحاق هي أم للتأنيث، فأبو علي رجح أنها للتأنيث وأجاز أبو جعفر أن تكون للإلحاق، قال ابن الباذش: «وكونه في الخط بياء موجب لكون الألف للإلحاق في من نَوَّن، كما هي للتأنيث فيمن لم ينون، وكثيرًا ما تتعاقب ألف الإلحاق وألف التأنيث في آخر الكلمة، وإن كان أبو علي قد رجح

(١) السابق ٤٣٩.
(٢) السابق ٢٩٨.
(٣) السابق ٢٦٨، ٢٦٩.

أن تكون للتأنيث؛ لأن الإلحاق –زعم– لا يكون في المصادر، ولا يلزم طلب النظير، وقد يثبت الإلحاق في {تترا} دون سائر المصادر»[١].

رجح أبو جعفر ابن الباذش اختيار الفارسي على اختيار أبيه أبي الحسن ابن الباذش والذي لم يذكره سيبويه، وذلك في باب الهمزة في نقل الحركة في قوله {الأولى} حيث يقول أبو جعفر: «واختيار أبي علي الفارسي لهم {لولى} بالنقل وحذف همزة الوصل، وإن كان لم يذكره سيبويه، فقد حكاه أبو الحسن الأخفش[٢]، وهو الذي يشبه قول نافع وأبي عمرو من الإدغام»[٣].

وفي نهاية الحديث عن أبي علي الفارسي نلحظ شيئًا مهمًا، وهو أنه لم ينقل عن ابن خالويه مع أن أبا علي الفارسي وابن خالويه متعاصران، ولكل منهما كتاب في الاحتجاج للقراءات، ولست أدري ما دلالة هذا؟.

* * *

موقف الشيخين من المذاهب النحوية:

صرح الشيخان بنسبة الآراء إلى المذاهب النحوية، وكانت المذاهب النحوية عند ابن خالويه اثنين، المذهب البصري والمذهب الكوفي في حين زاد ابن الباذش المذهب البغدادي، وقد وضح اتجاه ابن الباذش النحوي تمام الوضوح باتباعه لسيبويه، في حين أن ابن خالويه لم يكن أمره صريحًا، وبيان ذلك كما يلي:

أولاً: ابن خالويه والمذاهب النحوية:

كان ابن خالويه يذكر مذاهب النحويين دون ترجيح أو تعيق، من ذلك قوله: {أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ .... فَأَنَّهُ} [الأنعام: ٥٤]، يقرآن بكسر

(١) السابق ٣٥٧..

(٢) الحجة للفارسي ٢٣٨/٦.

(٣) الإقناع ٣٩٤، ٣٩٥.

الهمزتين، وفتحهما، وبفتح الأولى وكسر الثانية، ....، والحجة لمن فتح الأولى: أنه أعمل الكتابة فيها، وفتحها بفقد الخافض عند الكوفيين، وبتعدي الفعل عند البصريين»[(١)].

ومن ذلك قوله في تسكين اللام من {اليسع} [الأنعام: ٨٦]، حيث قرئ بسكون اللام وتخفيفها، يقول ابن خالويه: «فالحجة لمن أسكن: أن الاسم كان قبل دخول اللام (يَسَع) ثم دخلت عليه الألف واللام فيشاكل من الأسماء قول العرب (اليحمد) اسم قبيلة، و(اليرمع) اسم حجارة براقة، فدخلوها على ذلك عند الكوفيين للمدح والتعظيم، وأنشدوا:

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا بأحناء الخلافة كاهله**

ودخولها عند البصريين على ما كان في الأصل صفة، ثم نقل إلى التسمية، كقولهم: الحرث والعباس، فعَلَى هذا إن كان (يسع) عربيًا، فأصله (يوسع) فأسقطت منه الواو، لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم دخلت عليه الألف واللام، وإن كان أعجميًا لا يعرف اشتقاقه، فوزنه (فَعْل) الياء فيه أصل، دخلت عليه الألف واللام»[(٢)].

ومن ذلك قوله في الوقف على {وَيْكَأَنَّ} [القصص: ٨٢]، حيث يقول: «وفيها وجهان: فأهل البصرة يختارون الوقف على (وي) لأنها عندهم كلمة حزن، ثم يبتدئون (كأنه)، وأهل الكوفة يختارون وصلها لأنها عندهم كلمة واحدة، أصلها (ويلك أنه)، فحذفت اللام، ووصلت بقوله (أنه)»[(٣)].

---

(١) الحجة لابن خالويه ١٣٩، ١٤٠.

(٢) الحجة لابن خالويه ١٤٤

(٣) الحجة لابن خالويه ٢٧٩. وأصل (ويكأن) عند الخليل وسيبويه: (وي) التي للتعجب، ركبت مع (كأن) مثقلة، وعلق عليه الرضي بقوله: «وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى؛ لأن معنى التشبيه غير ظاهر». وقال الفراء: (وي) كلمة تعجب، ألحق بها كاف =

اتجاه ابن خالويه النحوي: كان ابن خالويه له اتجاه مستقل في اختياراته، فلم يكن أسيرًا للمذهب البصري، كما أنه ليس تابعًا للمذهب الكوفي، ولكن كان يختار ما يراه أقرب إلى القبول عنده، وأميل إلى الصواب من نظره.

ومما تبع فيه ابن خالويه مذهب الكوفيين: أنه عبر عن الضمير بالكناية والمكني، وهو مصطلح كوفي(١)، وذلك في قوله: «قوله تعالى: {فَآتَتْ أُكُلَهَا} [البقرة: ٢٦٥]، يقرأ بضم الكاف وإسكانها، .....، والحجة لمن أسكن: أن هذه اللفظة لما اتصلت بالمكني ثقلت»(٢).

ومما تبع فيه ابن خالويه مذهب الكوفيين: أنه عبر عن الجر بالخفض، والجر مصطلح بصري، والخفض مصطلح كوفي، وذلك في قوله: «وروي عن الكسائي أنه أمال هذه وفتح قوله {لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ} [يوسف: ٥]، فإن كان فعل ذلك ليفرق بين النصب والخفض فقد وهم»(٣).

ومما تبع فيه ابن خالويه مذهب البصريين: أنه جعل وقوع الفصل بين المتضايفين في القرآن قبيحًا، وإنما يجوز في الشعر فقط، وهذا هو مذهب

=

الخطاب، أي: ويلك، وعجبًا منك، وضم إليها (أن)، ومعنى {وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ}، ألم تر، كأن المخاطب كان يدعي أنهم يفلحون، فقال له: عجبًا منك، فسئل: لم تتعجب منه، فقال: لأنه لا يفلح الكافرون، فحذف حرف الجر مع أن وأن كما هو القياس، ثم لما صار معنى (ويكأن): ألم تر، لم تغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع، بل لزمت حالة واحدة، قال الرضي: «وهذا الذي قاله الفراء أقرب من جهة المعنى». شرح الرضي على الكافية ٣/١٢٥، ١٢٦.

(١) اصطلح الكوفيون على تسمية الضمير بالكناية والمكني. المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ١٦٦.

(٢) الحجة لابن خالويه ١٠٢.

(٣) السابق ١٩٣.

البصريين، أما الكوفيين فيجيزونه في السعة في ثلاث مسائل، فيقول ابن خالويه: «قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ} [الأنعام: ١٣٧]، يقرأ بفتح الزاي ونصب {قتل}، ورفع {شركاؤهم}، وبضم الزاي، ورفع[١] {قتل}، ونصب {أولادهم} وخفض {شركائهم}، .....، والحجة لمن قرأه بضم الزاي: أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يُسم فاعله، ورفع به القتل، وأضافه إلى شركائهم فخفضهم، ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر، كقول ذي الرمة:

كأن أصوات من إيغالهن بنا * أواخر الميس أنقاض الفراريج**[٢].

كما أن ابن خالويه له اختيار يخالف مذهب الفراء، وذلك في المستثنى بعد (إلا) في الكلام المنفي الناقص، وذلك في قوله تعالى: {مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ} [النساء: ٦٦]، حيث قرأ ابن عامر وحده بنصب (قليل)، يقول ابن خالويه: «تفرد ابن عامر بنصبه، والرفع وجه القراءة؛ لأن من شرط المستثنى إذا أتى بعد موجب نصب، وإذا أتى بعد منفي رفع، فقال الفراء –محتجًا له–: إنما نصب لأنه أراد: ما فعلوه إلا قليلاً؛ لأن (إلا) عنده مركبةً من (إن) و(لا)، كما كانت (لولا) مركبة من (لو) و(لا)[٣].

وقال غيره: هو منصوب بفعل مضمر معناه: أستثني قليلاً منهم، وهذا احتجاج فيه بعض الوهن؛ لأنه يدخل عليه ما يفسده.

---

(١) في الكتاب (وفتح) وهو خطأ، الحجة ١٥٠.

(٢) الحجة لابن خالويه ١٥٠، ١٥١.

(٣) منع الفراء النصب على الاستثناء إذا كان المستثنى منه منكرًا، ويوجب البدل في نحو: ما جاء أحد إلا زيد، ويجيز النصب والإبدال في: ما جاءني القوم إلا زيدُ وإلا زيدًا. معاني الفراء ١٦٦/١، ارتشاف الضرب ١٥٠٦.

والاختيار في هذا: أنه رد لفظ النفي على ما كان في الإيجاب، كأن قائلاً قال: قد فعلوا إلا قليلاً منهم، فرد عليه لفظه مجحودًا فقال: ما فعلوه إلا قليلاً منهم، كما يقول: قد قام زيد، فيرد عليك: ما قام زيد، فهذا وجه قريب.

ووجه ثان: أنك إذا قلت: ما قام أحد إلا زيد، أبدلت زيد من أحد فرفعته، فكأنك قلت: ما قام إلا زيد، ولم تأت بـ (أحد)، فإن لم تقدر البدل في كلامك وجعلت قولك (ما قام أحد) كلامًا تامًا لا تنوي فيه الإبدال من أحد، ثم استثنيت على هذا نصبت، فقلت: ما قام أحد إلا زيدًا، فعلى هذا تصح قراءة ابن عامر بالنصب، كأنه قال: ما فعلوه على تمام الكلام، وترك تقدير البدل فيه، ثم قال بعد ذلك: إلا قليلاً منهم، فهذا وجه صحيح، وما قبله ليس بخارج عنه[1].

ومما انفرد به ابن خالويه وخالف فيه مذهبي البصريين والكوفيين: أنه أجاز أنه يكون (فَعْل) مخففًا من (فَعَل)، وذلك في قوله: قوله تعالى: {دَأبا} [يوسف: ٤٧]، يقرأ بإسكان الهمزة وفتحها، فالحجة لمن أسكن: أنه أراد المصدر، والحجة لمن فتح: أنه أراد الاسم، ويجوز أن يكون أصله الفتح، فأسكن تخفيفًا، والعرب تستعمل ذلك فيما كان ثانيه حرفًا من حروف الحلق، مثل (النهر) و(المعز)»[2].

وابن خالويه هنا لم يتبع البصريين في كونهما لغتين، ولم يتبع الكوفيين في كون المفتوح فرعًا عن الساكن، وإنما ذهب إلى أن الساكن فرع عن المفتوح.

وغريب من ابن خالويه أن يذهب إلى هذا، وقد نصّ على أن التخفيف يقع في المضموم والمكسور، أما المفتوح فلا يقع فيه تخفيف بالإسكان، حيث يقول: وقيل الرَّهَب هاهنا: الكمّ، تقول العرب: أعطني ما في رهَبَتِك، فإن صح فإسكانه

(١) الحجة لابن خالويه ١٢٤، ١٢٥.

(٢) الحجة لابن خالويه ١٩٥.

غير واجب؛ لأن العرب تسكن المضموم والمكسور، ولا تسكن المفتوح، ألا ترى إلى حكاية الأصمعي عن أبي عمر: قال: قلت له: أنت تميل في قراءتك إلى التخفيف فلم لا تقرأ: {يَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً} [الأنبياء: ٩٠] بالإسكان؟ فقال لي: ويلك، أجَمَل أخف أم جَمْل»[١].

ومن تخفيف المفتوح بتسكينه ما ذهب إليه في قوله تعالى: {فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ} [النساء: ١٤٥]، حيث يقول: «يقرأ بإسكان الراء وفتحها، فالحجة لمن حرك: أنه أتى بالكلام على أصله؛ لأن التحريك فيه أيسر وأشهر، والحجة لمن أسكن: أنه أتى به على طريق التخفيف»[٢].

كما أنه ذهب إلى التفريع عن الساكن بضمه للإتباع، وذلك في قوله {الأُذُنِ} بضم الذال، حيث يرى أن الأصل هو الإسكان لكنهم ضموا للإتباع، فيقول: «قوله تعالى: {وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ} [المائدة: ٤٥]، يقرأ بضم الذال وإسكانها، فالحجة لمن ضم: أنه أتى بذلك ليتبع الضم الضم، والأصل عنده الإسكان»[٣].

وهو في هذا متابع لعيسى بن عمر والأخفش الأوسط فإنهما أجازا الضم في عين (فُعْل) بسكون العين[٤]، ومن اللافت للانتباه أن ابن خالويه تستهويه عملية التفريع في اللغات فيجيز في لفظة بصورتين بالضم والسكون – أن تكون إحداهما أصلاً والأخرى فرعًا عنها من غير تعيين، حيث يقول: «قوله تعالى: {الرُّعْبَ} [آل عمران: ١٥١]، يقرأ بإسكان العين وضمها، فالحجة لمن أسكن: أن الأصل عنده الضم فثقل عليه الجمع بين ضمتين منوالتين فأسكن، والحجة لمن ضم: أن الأصل عنده الإسكان فأتبع الضم الضم؛ ليكون اللفظ من موضع واحد،

(١) الحجة لابن خالويه ٢٢٧.
(٢) الحجة لابن خالويه ١٢٧.
(٣) السابق ١٣١.
(٤) شرح الشافية للرضي ٤٦/١.

كما قرأ عيسى بن عمر {تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ} [الملك: ١] بضمتين، وكيف كان الأصل فهما لغتان»[١].

ووجه الغرابة هنا أنه يصر على أنهما لغتان تفرعت إحداهما عن الأخرى، ولم يجعل ذلك لغة واحدة أصلها الضم وجاءت على الأصل في لغة من ضم، وجاءت على التخفيف بالتفريع في قراءة من أسكن، أو يجعلهما لغتين جاء القارئ بكل لغة على أصلها، وبخاصة أنه يختم احتجاجه بقوله: «وكيف كان الأصل فهما لغتان»، ولأنه في أحيان كثيرة يفعل ذلك فيكتفي بقوله «هما لغتان» كما بينت ذلك في حديث عن لغات العرب، وكان حسبه هذا.

وهذا مما يجعل الباحث يتوقف عند تحديد اتجاه ابن خالويه النحوي، فمصطلحاته كوفية، واختياراته بصرية كوفية، كما كانت له اختيارات يخالف فيها كلا المذهبين مما يجعلنا نقرر أن ابن خالويه ذو شخصية مستقلة.

* * *

ثانيًا: ابن الباذش والمذاهب النحوية:

كان أبو جعفر ابن الباذش ممسكًا بزمام اللغة العربية متمكنًا منها، عالمًا بمقاييسها جامعًا مذاهبها معتزًا بنفسه، قال ابن الباذش –في باب الوقف على الممال بعد أن ذكر لآراء الخليل وسيبويه والأخفش والمازني والفارسي–: «فهذه مذاهب النحويين في هذا الفصل قد ذكرتها وأبنت عن الصواب منها، وهو موضع لا يقيمه أهل العربية فضلاً عن المقرئين، فقف عليه»[٢].

وكان يعمد إلى نسبة الأقوال إلى المذاهب، فيقول –في قوله {فَنِعِمَّا هِيَ} [البقرة: ٢٧١] و{نِعِمَّا يَعِظُكُم} [النساء: ٥٨]–: «وقرأ قالون وأبو عمرو وأبو بكر

(١) الحجة لابن خالويه ١١٤.

(٢) الإقناع ٣٥٤.

بكسر النون واختلاس حركة العين، وورد النص عنهم بالإسكان، وفيه الجمع بين ساكنين، وهو غير جائز عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين»(١).

ومن ذلك قوله –عن إخفاء النون مع الغين والخاء–: «وكان البغداديون يستثنون من ذلك المنقوص، وهو {إِن يَكُنْ غَنِيّاً} [النساء: ١٣٥]، وما كان من كلمة نحو {الْمُنْخَنِقَةُ} [المائدة: ٣] و{فَسَيُنْغِضُونَ} [الإسراء: ٥١]»(٢).

وأكثر من ذلك إذا خالفت قراءة القارئ مذهبه النحوي فإنه يشير إليه، من ذلك وقف أبي عمرو والكسائي على {ويكأن}، فكل منهما خالف مذهبه، ويشرح ابن الباذش ذلك بقوله: «ووقف الكسائي من رواية أبي عمر وغيره على قوله {ويكأن الله} [القصص: ٨٢] (وي كأنه) على الياء المنفصلة، وروي عن أبي عمرو أنه وقف على الكاف.

وما روي عن الكسائي كان أشبه بأبي عمرو؛ لأنها عند الخليل وسيبويه (ويْ) دخلت على (كأن) التي للتشبيه، فلعل الكسائي أخذ ذلك عن الخليل.

وما روي عن أبي عمرو كان أشبه بالكسائي؛ لأنها عند الفراء محذوفة من (ويلك)، قال سيبويه: وأما المفسرون فقالوا {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ}، ولعل أبا عمرو تلقى قول المفسرين على ما رواه في الوقف على الكاف، مع أنه لا يظهر من قول المفسرين أحد الوجهين، إنما هو تفسير المعنى مجردًا من أحكام اللفظ»(٣).

ولم يتوقف أبو جعفر عند هذا البيان، وإنما يستطرد إلى التعليل كيف لكل من القارئين أن يخالف مذهبه إلى غيره فيقول عن الكسائي: «فلعل الكسائي أخذ ذلك عن الخليل»، وأما أبو عمرو فيعلل له بنقل سيبويه قول المفسرين {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ} فظن أنها (أنّ) المقطوعة من {ويكأن} فتوهم الوقف على الكاف.

---

(١) الإقناع ٤٨٧، ٤٨٨.

(٢) السابق ٢٥٥.

(٣) الإقناع ٥٢٧.

وهكذا يبدو جليًّا لنا علم ابن الباذش بالمذاهب النحوية ومقاييسها، ويعلل لما جاء مخالفًا لها.

اتجاه ابن الباذش النحوي: كان ابن الباذش يميل إلى المذهب البصري، ويجعل سيبويه له المثال لمقياس اللغة العربية، فكلام سيبويه هو الأقيس والأوجه، وبه كان يحتج، ولكلامه كان يعلل، وكل كلامه في اللغة طافح بإعجابه بسيبويه واتباعه لآرائه، ومن أدلة ذلك أنه كان يفرق بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب تبعًا لسيبويه: «قال أبو جعفر ابن الباذش –في تعريف الروم–: «فالروم: هو أن تضعف الصوت فلا تشبع ما ترومه ويكون في المرفوع منونًا أو غير منون، وفي المضموم، وفي المنصوب غير المنون، والمفتوح، والمجرور بالكسرة أو الفتحة، والمكسور»[1].

* * *

اختيارات الشيخين في القراءات:

كان لكل من الشيخين من القراءات والقراء موقف خاص في اختياراته وآرائه، فبينما كانت اختيارات ابن خالويه في القراءات بمعنى أنه يرجح قراءة على أخرى، كانت اختيارات ابن الباذش في الروايات بترجيح رواية على أخرى وردت عن القارئ نفسه، على التفصيل التالي:

أولاً: اختيارات ابن خالويه في القراءات:

لم يكن ابن خالويه ناقلاً للقراءات فحسب، بل كان له في بعضها اختيار، وكانت شخصيته حاضرة في بعض المسائل، وكانت جل اختباراته معتمدة على اللغة، وقد ضعف بعض القراءات ووهم بعض القراء، وكان لا يصدر حكمًا إلا مشفوعًا بالدليل، ومن ذلك تضعيفه قراءة ابن عامر {بِالغُدْوة} [الأنعام: ٥٢]

(١) الإقناع ٥٠٤.

بضم الغين وسكون الدال وواو مفتوحة، حيث يقول ابن خالويه: «والحجة لمن قرأه بالواو: أنه اتبع الخط؛ لأنها في السواد بالواو، وليس هذا بحجة قاطعة؛ لأنها إنما كتبت بالواو كما كتبت الصلاة والزكاة والحياة، ودل على ضعف هذه القراءة أن (غدوة) إذا أردت بها غدوة يومك فلا تستعمل إلا معرفة بغير ألف ولام، كما استعملوا ذلك في (سحر)، وما كان تعريفه من هذا الوجه فدخول الألف واللام عليه محال؛ لأنه لم يقصد بها قصد غداة بعينها فتعرفت بالألف واللام، كما تعرف العشي؛ لأنهما مجهولان غير مقصود بهما وقت بعينه»[(١)].

تضعيف ابن خالويه بعض القراءات: ومن اختيارات ابن خالويه لبعض القراءات تضعيفه قراءة (فَلْتَفْرَحُوا) [يونس: ٥٨] بلام الأمر وتاء المخاطب[(٢)]، حيث يقول: «واحتج بأنه قد قرئ: (فَلْتَفْرَحُوا) بالتاء، وهو ضعيف في العربية؛ لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلا فيما لم يُسم فاعله، كقولهم: «لِتُعْنَ بحاجتي»[(٣)].

(١) الحجة لابن خالويه ١٤٠. وبيان المسألة أن (غداة) نكرة ليست علمًا فتستعمل نكرة ويجوز تعريفها بالألف واللام، و(غدوة) معرفة لأنها جعلت علمًا لوقت من ذلك اليوم بعينه، وإذا كانت علمًا فلا يجوز دخول الألف واللام عليها، قال الفارسي: «أما غدوة فهو اسم موضوع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يدخل عليه الألف واللام، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كتبت في المصحف بالواو ولم يدل على ذلك ألا ترى أنهم قد كتبوا فيه الصلاة بالواو وهي ألف، فكذلك الغداة إن كتبت في هذا بالواو، ولا دلالة فيه على أنها واو، كما لم يكن ذلك في الصلاة ونحوها مما كتبت بالواو وهو ألف". ينظر: الحجة للفارسي ١٤٠/٥

(٢) وهي قراءة عثمان بن عفان وأبي وأنس ورويس ووافقه الحسن والمطوعي. البحر المحيط ١٧٠/٥، الدر المصون ٢٢٥/٦، إتحاف فضلاء البشر ١١٦/٢.

(٣) الحجة لابن خالويه ١٨٢.

ويلاحظ أنها قراءة من غير السبعة، وهذا يخالف منهجه في الالتزام بتوجيه القراءات السبعة، غير أن ابن عطية قد نسبها إلى ابن عامر(١)، وذكر أبو حيان أن هذه القراءة ليست بمشهورة عن ابن عامر(٢)، ومما يؤيد أبا حيان أن الفارسي قد أخرجها عن القراء السبعة(٣) الذين منهم ابن عامر، ولو صح أنها نسبت إلى ابن عامر فإن ذلك أيضًا لا يخرج ابن خالويه عن مخالفة منهجه في التزامه بالقراء السبعة لأنه أشار إلى أنه ملتزم بالقراءات الواردة في كتاب السبعة لابن مجاهد، وهذه القراءة لم يذكرها ابن مجاهد(٤).

ومن اختيارات ابن خالويه قوله –عن إدغام الراء في اللام في قوله تعالى: {يَغْفِرْ لَكُمْ} [البقرة: ٥٨]–: «وأدغم أبو عمرو وحده الراء في اللام من {يَغْفِرْ لَكُمْ} وما شاكله في القرآن، وهو ضعيف عند البصريين»(٥).

والذي يظهر لي وأراه صوابًا أن تقبل هذه القراءة على أنها إدغام حقيقي وينبغي أن يحفظ عن ابن أبي عمرو، ولا يقاس عليه، وأن يجعل كالشاذ قياسًا، وهذا لا يمنع وروده في القرآن الكريم يؤكد ذلك ما يأتي:

أولاً: قال أبو بكر بن مجاهد: «لم يقرأ بذلك أحد علمناه بعد أبي عمرو وسواه».

ثانيًا: حكاية ابن عصفور عن ابن مجاهد عن أبي عمرو أنه قال: «فإن سكن ما قبل الراء أدغمها في اللام في موضع الرفع والخفض، ولا يدغم إذا

(١) المحرر الوجيز ١٢٦/٣.
(٢) البحر المحيط ١٧٠/٥، الدر المصون ٢٢٥/٦.
(٣) الحجة للفارسي ٢٨٢/٤.
(٤) السبعة ٣٢٧، ٣٢٨.
(٥) الحجة لابن خالويه ٨٠.

كانت الراء مفتوحة، كقولك: {مِن مِّصْرَ لِامْرَأَتِهِ} [يوسف: ٢١] و{الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ} [النحل: ٤٤]، وأمثال ذلك.

وفصله بين الراء المفتوحة وغيرها إذا سكن ما قبلها دليل على أن ذلك ليس بإدغام، وإنما هو روم الإدغام؛ لأن الروم لا يتصور في المفتوح»(١).

تغليط ابن خالويه بعض الروايات: ومن اختيارات ابن خالويه تغليطه رواية وردت عن أبي عمرو بن العلاء، حيث يقول ابن خالويه: «فأما ما روي عن أبي عمرو من إمالة قوله {فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ} [الأنعام: ٧٧] وما شاكله فغلط عليه؛ لأن الإمالة من أجل الياء(٢)، فلما سقطت الياء سقطت الإمالة»(٣).

ويلاحظ من هذا النص أنه يجل أبا عمرو بن العلاء –وكذلك سائر النحويين البصريين يجلونه– فلا يغلط أبا عمرو، وإنما يغلط الراوي في روايته، وذلك في قوله «فغلط عليه»، ولا يتناول شخص أبي عمرو بالغلط أو التوهيم، ويؤكد هذا أنه كان يُثْنِي على أبي عمرو بن العلاء، ومن ذلك ما ذكره عنه في نصبه «والبحر» من قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ} [لقمان: ٢٧]، حيث يقول: «فإن قيل: فإن من شرط أبي عمرو أن يرفع المعطوف على (إنّ) بعد تمام الخبر، كقوله: {وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا} [الجاثية: ٣٢]، فقل: حجته في ذلك أن (لو) تحتاج إلى جواب يأتي بعد الابتداء والخبر، فكان المعطوف عليها كالمعطوف على (إن) قبل تمام خبرها، والدليل على ذلك

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/١٠.

(٢) ووجه إمالة الهمزة في «رأى القمر» مراعاة الألف وإن كانت محذوفة إذ حذْفُها عارض؛ لأن الإمالة إنما هي للألف لانقلابها عن الياء في (رأى)، ووجه عدم إمالتها لأنّ اعتبار وجودِ الألف ضعيف، الدر المصون ٩/٥، ١٠.

(٣) الحجة لابن خالويه ٧٨، ٧٩.

أن تمام الخبر هنا في قوله {مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ} [لقمان: ٢٧]، وهذا أدل دليل على دقة تمييز أبي عمرو ولطافة حذقه بالعربية»[١].

رد ابن خالويه بعض أوجه الاحتجاج: ومن اختيارات ابن خالويه أنه رد بعض أوجه الاحتجاج لبعض القراءات من غير تضعيف للقراءة أو توهيم للقارئ، من ذلك قوله: «قوله تعالى: {يَقُصُّ الْحَقَّ} [الأنعام: ٥٧] يقرأ بالضاد والصاد، .....، والحجة لمن قرأ بالصاد: أنه قال: لو كان ذلك من القضاء لثبت في الفعل الياء علامة للرفع، واستدل على أنها بالصاد بقوله تعالى: {نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ} [يوسف: ٣] وبقوله {فَاقْصُصِ الْقَصَصَ} [الأعراف: ١٧٦] يريد به القرآن، فكذلك «الحق» يريد به القرآن، فأما احتجاجه بحذف الياء فلا وجه له؛ لأنه قد حذف من السواد ياءات وواوات هن علامات الرفع؛ لالتقاء الساكنين؛ لأنهن لما ذهبن لفظًا سقطن خطًا»[٢].

فابن خالويه لم يضعف القراءات ولم يوهم القارئ، وإنما وقف مع الاحتجاج فلا يقبله ويرده، وهو الاحتجاج بأنها (يقص) بحذف الياء؛ لأنها لو كانت يقضي لثبتت الياء، ورد ابن خالويه هذا الاحتجاج بأنه قد حذف من الخط ياءات وواوات لالتقاء الساكنين؛ لأنها حذفت في اللفظ فحذفت من الخط، وهو مصيب في هذا، قال السمين الحلبي: «ولم يُرْسم إلا بضاد، كأن الباء حُذِفَتْ خَطًّاً، كما حذفت لفظًا لالتقاء الساكنين، كما حذفت من نحو: {فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ} [القمر: ٥] وكما حُذِفَتْ الواو في: {سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ} [العلق: ١٨]، {وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ} [الشورى: ٢٤][٣].

(١) الحجة لابن خالويه ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) الحجة لابن خالويه ١٤١.

(٣) الدر المصون ٦٥٧/٤.

ومن اختيارات ابن خالويه أنه رد احتجاج بعضهم لقراءة ابن عامر {قليلاً} بالنصب في قوله تعالى {مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ} [النساء: ٦٦]، يقول ابن خالويه: «وقال غيره –يشير إلى الفراء[١]–: هو منصوب بفعل مضمر معناه (أستثني) قليلاً منهم، وهذا احتجاج فيه بعض الوهن؛ لأنه يدخل عليه ما يفسده[٢].

ومن اختيارات ابن خالويه قوله: «قوله تعالى: {وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِم} [البقرة: ٢٤٠]، يقرأ بالرفع والنصب، فالحجة لمن رفع أنه أراد: فلتكن وصيةٌ، أو: فَأَمْرُنا وصيةٌ، ودليله قراءة عبد الله «فالوصية لأزواجهم متاعًا»، والحجة لمن نصب: أنها مصدر، والاختيار في المصادر النصب إذا هي وقعت مواقع الأمر»[٣].

اختيارات لابن خالويه لا ترجع إلى اللغة: ومن اختيارات ابن خالويه التي لا ترجع إلى اللغة ما ذكره من الوقف على اللات، فيقول: «فأما الوقف على {اللات} [النجم: ١٩] فبالتاء إجماع القراء إلا ما تفرد به الكسائي من الوقوف عليها بالهاء، والاختيار التاء؛ لأن الله تعالى لما منعهم أن يحلفوا بالله، قالوا: اللات، ولما منعهم أن يحلفوا بالعزيز قالوا: العُزَّى[٤].

فابن خالويه يرى أن وقف الكسائي بالهاء على {اللات} يرجع باللفظ إلى المنهي عنه؛ إذ يصير في الوقف (اللاه) فلذا كان الاختيار التاء حتى لا يشتبه، والله أعلم، ويرجحه أنه قد حذفت الألف واللام شذوذًا من لفظ الجلالة في قولهم (لاه أبوك)، والأصل لله أبوك، قال السمين الحلبي: «قالوا: وحُذِفَت الألفُ التي

(١) مذهب الفراء أن (إلا) مركبة من (إنّ) و(لا) ثم خففت (إنّ) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ (إنَّ) وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ (لا). الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣٦) ص ٢٢٥، ارتشاف الضرب م٣/١٥٠٥.

(٢) الحجة لابن خالويه ١٢٥.

(٣) الحجة لابن خالويه ٩٨.

(٤) الحجة لابن خالويه ٣٣٦.

قبل الهاء خَطًّاً لئلا يُشْبَهَ بخط «اللات» اسم الصنم؛ لأن بعضهم يقلبُ هذه التاء في الوقف هاءً فيكتُبها هاءً تَبَعاً للوقف فمِنْ ثَمَّ جاء الاشتباه»[1]. وابن خالويه في اختياره هنا لم ينظر إلى الاشتقاق، وإنما نظر إلى المعنى.

اختيارات لابن خالويه مبنية على إجماع القراء: ومن اختيارات ابن خالويه المبنية على إجماع القراء، فكان يختار قراءة في موضع لإجماع القراء عليها في موضع آخر، من ذلك اختياره في قوله تعالى: {نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ} [الأنبياء: ٨٨] حيث يقرأ بالتخفيف التشديد، يقول ابن خالويه: «والحجة لمن شدد: أنه أخذه من (نَجَّيْنَا نَنَجِّي)، ودليله قوله تعالى: {وَنَجَّيْنَاهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ} [هود: ٥٨]، والتشديد أَوْلى لإجماعهم عليهم في الأولى»[2].

ويعني بالأولى قوله تعالى: {ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا} [يونس: ١٠٣].

* * *

ثانيًا: اختيارات ابن الباذش في القراءات:

كان لابن الباذش في كتابه موقف خاص من بعض علماء القراءات، كما كان له منهج خاص في الروايات تحليلاً وتوجيهًا وحكمًا عليها، وذلك على النحو التالي:

من منهج ابن الباذش في الاختيار الاحتكام إلى مقاييس العربية: فما وافق وجهًا قويًا في اللغة العربية كان أوجه من غيره، قال –في باب اختلاف مذاهبهم في كيفية التلاوة وتجويد الأداء–: «والقراءة هي على طباع العرب تحسَّن وتُزيَّن بألسنتهم، لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكما جاء عن الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من المتقدمين رحمة الله عليهم أجمعين»[3].

---

(١) الدر المصون ٢٧/١.

(٢) الحجة لابن خالويه ١٨٥.

(٣) الإقناع ٥٦٠.

ويؤيد ذلك ما ذكره في باب الوقف على الخط في نحو {وال} و{واق} مما حذفت منه الياء من الخط حيث يقول: «وقال أبو طاهر ابن أبي هاشم عن مجاهد: الوقف على جميع الباب لابن كثير بالياء، وهذا لا يعرفه المكيون، والله أعلم.

الباقون: بغير ياء في الوقف في الباب كله، وهو الأوجه عند أهل العربية؛ لأن التنوين حذف في هذا بحق الوقف، كما حذف في الصحيح، وأسكن المتحرك قبل التنوين كما أسكن في الصحيح فجاء {قاض} و{وال}[١].

اعتماد أبي جعفر لكلام أبيه أبي الحسن في اختياراته: من ذلك ما ذكره في أثناء حديثه عن ترقيق اللام أو تغليظها في لفظ الجلالة إذ تقدمها فتح أو ضم، نحو {قَالَ اللهُ} [يوسف: ٦٦]، حيث يقول أبو جعفر: «والذي قرأت به على أبي –رضي الله عنه– وسائر شيوخي من الطرق المذكورة في هذا الكتاب تغليظ اللام، وبه أخذ»[٢].

ومن اختيارات ابن الباذش ترجيحه رأي مكي بن أبي طالب: قال أبو جعفر بن الباذش –في أثناء حديثه عن الهمزة المتوسطة–: «قال أبو محمد مكي: فأما {رُؤْيَا}[٣] فما علمت أن أحدًا من القراء روى فيها الإدغام؛ لأنه يلزم

(١) السابق ٥٢٢.

(٢) الإقناع ٣٣٨.

(٣) في الكتاب المحقق «رءيا»، وهو خطأ والصواب ما أثبت لأن (رءيا) قد قرئ بالإدغام، في قوله تعالى: {أحسن أثاثا ورءيا}، وهي رواية قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر (وريّا) بياء مشددة، ولها وجهان: أولهما: أنها مهموز الأصل، مِنْ رؤية العين، وقيل من الرواء وحُسنِ المنظر، ثم أُبْدلَتِ الهمزُ ياء وأُدْغِمَتْ لتستوي رؤوس الآي، والآخر: أنها ليست مهموزة وأنها من (الرّيَّ) ضد العطش، كأنه أراد أنهم خير منهم بلادًا وأطيب أرضًا وأكثر نعمًا إذ جملة النعم إنما هي من الري والمطر. المحرر الوجيز ٢٩/٤، الكشاف ٤٨/٤، الدر المصون ٦٣٠/٧.

فيها كسر الراء، وإبدال الواو ياء مع الإدغام، وذلك تغيير وإحالة، قال لي أبي – رضي الله عنهم–: هذا كله حكاه سيبويه، وقد أجازه بعضهم ورواه، قال أبو جعفر: ولكن لا يؤخذ به كما ذكر أبو محمد»[١].

ومن اختيارات ابن الباذش موافقته لأبي عمرو الداني، حيث تكلم ابن الباذش عن المختلف فيه في باب الراء فقال: «وذكر أبو عمرو أن بعضهم أخذ بالترقيق في نحو {صابرًا} و{شاكرًا}، وبالتفخيم في الوصل، وأما الترقيق في الوصل كالوقف. وهو كما قال»[٢].

ومن اختيارات ابن الباذش ردّه تعليل مكي بن أبي طالب: قال ابن الباذش –في باب إجراء المسائل على الأصول–: «ومن ذلك {الْمَوْءُودَة} [التكوير: ٨]، قال الشذاني: كان ابن مجاهد يذهب إلى الوقف عليه في قراءة حمزة «المَودَة»، بوزن (المَوْزة)، وهو قول القراء، .... قال أبو جعفر: أما ما ذهب إليه ابن مجاهد فهو على حذف الهمزة اعتباطًا كما قالوا (ويلمه) و(يابا المغيرة)، وكما قرأ الزهري {فلا إثم عليه} [البقرة: ٢٠٣]، فإذا حذفت التقى ساكنان، فحذف الثاني في (المَوْدَة)، وذكر فيه أبو محمد مكي تعليلاً آخر، وهو أنه خفف على القياس فجاء (المؤودة)[٣]، ثم استثقل الضمة على الواو فأزالها فالتقى ساكنان فحذف، والتوجيه الأول هو الصواب المعول عليه، قاله لي أبي –رضي الله عنه–»[٤].

وقرأ الأعمش «المَوْدَة» بزنة المَوْزَة، وتوجيهُه: أنه حَذَفَ الهمزةَ اعتباطًا، فالتقى ساكنان، فحَذَفَ ثانيهما، ووزنُها (المَفْلَة)؛ لأنَّ الهمزةَ عينُ الكلمةِ، وقد

---

(١) الإقناع ٤٢٦.

(٢) الإقناع ٣٣٠.

(٣) بضم الواو الأولى على أنه نقل حركة الهمزة بعد حذفها ولم يقلب الواو همزة. الدر المصون ٧٠٢/١٠.

(٤) الإقناع ٤٤١.

حُذِفَتْ. وذهب مكي إلى أنه تخفيفٌ قياسِيٌّ؛ وذلك أنَّه لمَّا نَقَل حركةَ الهمزةِ إلى الواو فأزالها فالتقى ساكنان فحذف.

والتوجيهُ الأول هو الصواب المعول عليه، قاله لي أبي –رضي الله عنه–»[١].

وقرأ الأعمش «المَوْدَة» بزنة المَوْزَة، وتوجيهُه: أنه حَذَفَ الهمزة اعتباطًا، فالتقى ساكنان، فحَذَفَ ثانيهما، ووزنُها (المَفْلَة)؛ لأنَّ الهمزةَ عينُ الكلمةِ، وقد حُذِفَتْ. وذهب مكي إلى أنه تخفيفٌ قياسِيٌّ؛ وذلك أنَّه لمَّا نَقَل حركةَ الهمزةِ إلى الواوِ التقى واوان الأولى مضمومة والثانية ساكنة، فاستثقل الضمَّةَ على الواو الأولى فسَكَّنها، فالتقى ساكنان (الواو الأولى والواو ساكنة) فحَذَفَ الثانية، قال السمين: «وهذا كلُّه خروجٌ عن الظاهرِ، وإنما يظهر في ذلك ما نَقَله القُرَّاء في وقفِ حمزةَ: أنه يقفُ عليها كالمَوْزة. قالوا: لأجل الخطِّ لأنها رُسِمَتْ كذلك، والرسمُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ»[٢].

ومن اختيارات ابن الباذش توهيمه الأهوازي إذ ذهب إلى أن المُخْفَى رتبته بين التخفيف والتشديد، يقول ابن الباذش –في باب الإدغام الصغير–: «والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، ونصّ جميعهم على أنه لا تشديد فيه، إلا الأهوازي فإنه كان يقول: «كما أن المظهر مخفف والمدغم مشدد فكذلك المُخفي بين التشديد والتخفيف؛ إذ هو رتبة بين الإظهار والإدغام، وغَلَّطَ من قال: إن المُخفى بَيِّن مخفف، وزعم أنه خلاف لقول مَن مضى.

ولا أرى الأهوازي إلا واهمًا؛ لأن التشديد إنما وجب في الإدغام لِمَا أرادوا من أن يكون الرفع بالمثلين واحدًا، ولا تماثل في الإخفاء، ألا ترى أن مَخرج

(١) الإقناع ٤٤١.

(٢) الدر المصون ٧٠٢/١٠.

النون المُخْفَاة غير مخارج هذه الحروف التي تُخفى النون عندها، كما هي في الإظهار كذلك، فيجب أن يكون حكمها من التخفيف حكم الإظهار، والله أعلم»[١].

تصويب ابن الباذش بعض الروايات استنادًا إلى قياس القارئ: ومن ذلك قوله –في باب الهمزتين المفتوحتين–: «وروى ابن مجاهد وجماعة عن قنبل أنه أبدل همزة الاستفهام واوًا مفتوحة في الوصل، فإذا ابتدأ حققها، فأما الثانية التي هي فاء الفعل فالثابت عن ابن مجاهد وغيره تسهيلها بين بين، وذكر الأهوازي عن ابن شنبوذ وغيره عن قنبل تحقيقها، فيقول {النُّشُورُ (١٥) أَأَمِنتُم} [الملك: ١٤، ١٥]، والصواب عندي في الرواية ما ثبت عن ابن مجاهد عنه، ألا ترى أنه إذا ابتدأ على هذا القول جمع بين همزتين محققتين، وهذا خلاف لأصله»[٢].

رد ابن الباذش بعض الروايات لعدم وثوقه في المروي عنه: من ذلك ما ذكره في ترقيق الراء، فقال: «وذكر الأهوازي أنه رأى في الشيوخ من يرقق المشدد، وهؤلاء الشيوخ الذين ذكرَ قومٌ عجمٌ، ولا يجوز غير التفخيم»[٣].

* * *

منهج الشيخين في الاعتداد برسم المصحف:

عني الشيخان برسم المصحف وأولياه اهتمامًا خاصًا فاحتج به ابن خالويه، واستشهد به ابن الباذش ونزه كتابه عن مخالفة اللغة العربية على النحو التالي:

أولاً: اعتداد ابن خالويه برسم المصحف والاستدلال به: فمن ذلك قوله: «قوله تعالى: {مِنَ السَّمَاءِ مَاءً} [البقرة: ٢٢]، وقوله {إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً} [البقرة:

(١) الإقناع ٢٦٠، ٢٦١.
(٢) الإقناع ٣٦٨.
(٣) الإقناع ٣٢٦.

١٧١]، وما أشبه ذلك من الممدود المنصوب المنون، حيث يقرأ عند الوقف عليه بإثبات الألف عوضًا من التنوين، وبالمد على الأصل، وبالقصر وطرح الألف، ويوجه ابن خالويه قراءة القصر بقوله: «والحجة لمن قصر وطرح الألف: أن يقول: الوقف يزيل الحركة في الرفع والخفض، فإذا زالت الحركة في الرفع والخفض سقط التنوين؛ لأنه تابع لها، فجعل النصب قياسًا على الرفع، ويستدل على ذلك أنها مكتوبة في السواد بألف واحد»(١).

كما احتج برسم المصحف على توجيه قوله تعالى: {أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً} [البقرة: ٦٧] بقوله: «يقرأ (هزُؤا) و(كُفُؤا) [الإخلاص: ٤]بالضم والهمزة(٢)، و{جُزْءا} [البقرة: ٢٦٠] بإسكان الزاي والهمز. والحجة في ذلك اتباع الخط؛ لأن (هزؤا) و(كفؤا) في المصحف مكتوبان بالواو، و{جزءًا} بغير واو، فاتبعوا في القراءة تأدية الخط.

وقرأ حمزة كله مسكنًا مخففًا، ووقف على {هزوا} و{كفوا} بالواو، ووقف على {جزءا} بغير واو؛ ليجمع له بذلك الإشراك بين الحروف إذ كان (الجزء) و(الهزء) سيان، ويتبع الخط في الوقف عليها، .....، وقرأ عاصم ذلك كله في رواية أبي بكر بالهمز والتثقيل، ولم يلتفت إلى اختلاف صورهن في الخط، .....، وروى عنه حفص {جزءا} ساكن الزاي مهموزًا، و{هزوا} و{كفوا} بالواو من غير همز اتباعًا للسواد»(٣).

وكان ابن خالويه يتجاوز التوجيه واستدلال للقراءة بالرسم إلى توجيه الرسم نفسه، نحو قوله تعالى: {رَأَى كَوْكَباً} [الأنعام: ٧٦] حيث يقرأ بالإمالة والتفخيم

(١) الحجة لابن خالويه ٧٢.

(٢) قال أبو حيان: «وقرأ الجمهور (هزؤًا) بضمتين والهمز، قيل: وهو الأصل». البحر المحيط ٢/٢١٩.

(٣) الحجة لابن خالويه ٨١، ٨٢.

وبين ذلك، وبكسر الراء والهمزة وفتحهما، يقول ابن خالويه: «فالحجة لمن فخم أنه أتى باللفظة على أصل ما وجب لها؛ لأن الياء قد انقلبت بالحركة ألفًا، وإنما كتب في السواد ياء للفرق بين ذوات الواو والياء»(١).

كما ذهب ابن خالويه إلى أنه قد يحذف من الخط اتباعًا للفظ، ومن قوله تعالى: {فَنُجِّيَ} [يوسف: ١١٠]، حيث يقرأ بجيم مشددة وفتح الياء، وبنونين وسكون الياء، يقول ابن خالويه: «فالحجة لمن قرأه بنون واحدة: أنه جعله فعلاً ماضيًا بُني لما لم يُسم فاعله، وسهل ذلك عليه كتابته في السواد بنون واحدة(٢)؛ لأنها خفيت للغنة لفظًا، فحذفت خطًا»(٣).

غير أن ابن خالويه لا يجعل الرسم حجة قاطعة، بل ضعّف قراءة جاءت موافقة لرسم المصحف، وذلك قوله: «قوله تعالى: {بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ} [الأنعام: ٥٢] يقرأ بالألف، وبالواو في موضع الألف مع إسكان الدال هاهنا وفي الكهف، فالحجة لمن قرأه بالألف أنه حذا ألفاظ العرب وما تستعمله في خطابها إذا قالوا: جئتك بالغداة والعشي، وإنما كان ذلك الاختيار؛ لأن قولهم (غداة) نكرة، فإذا عرفت بالألف واللام جاءت مطابقة للعشي، فاتفقا في التعريف بالألف واللام، والحجة لمن قرأه بالواو: أنه اتبع الخط؛ لأنها في السواد بالواو، وليس هذا بحجة قاطعة؛ لأنها إنما كتبت بالواو كما كتبت الصلاة والزكاة والحياة، ودل على ضعف هذه القراءة أن (غدوة) إذا أردت بها غدوة يومك فلا تستعمل إلا معرفة بغير ألف ولام، كما استعملوا ذلك في (سحر)، وما كان تعريفه من هذا الوجه فدخول الألف واللام عليه محال؛ لأنه لم يقصد بها قصد غداة بعينها فتعرفت

(١) الحجة لابن خالويه ١٤٢.

(٢) قال أبو عمر الداني: المصاحف متفقة على كتبها بنون واحدة. البحر المحيط ٣٤٨/٥.

(٣) الحجة لابن خالويه ١٩٩.

بـالألف والـلام، كمـا تعـرف العشـي؛ لأنهمـا مجهـولان غيـر مقصـود بهمـا وقـت بعينه»[١].

* * *

ثانيًا: اعتداد ابن الباذش برسم المصحف وتنزيه كتابه عن مخالفة اللغة العربية والاستدلال به:

قال –في صدر باب الوقف على الخط–: «وردت الرواية عن القراء – حاشا ابن كثير– برعاية خط المصحف عند الوقف، ولم يرد في ذلك عن ابن كثير إلا ما يقتضي ترك التزام ذلك»[٢].

وإذا جاء خط المصحف مخالفًا لوجه قياس اللغة العربية فإنه يعلل لذلك وينزه كتاب المصحف عن مخالفة ما تقضيه اللغة، من ذلك تعليله كتابة {هزوا} و{كفوا} بـالواو وإن كـان أصـلهما الهمـز بقولـه: «وأمـا الوجـه الرابـع وهـو النقـل والحذف فهو وجه القياس، وبه يأخذ أبي –رضي الله عنه– ويوجه خط المصحف على أن الواو كتبت على قراءة من حرك لا على قراءة من سكن؛ لأن كُتَّاب المصحف يُنَزَّهون عن كتابته على ما لا تقتضيه اللغة، وعلى هذا كثير من المحققين»[٣].

ومن ذلك قوله –في باب الهاءات–: «الثاني: هاء التأنيث {رحمة}، و{نعمة}، و{كَلِمَةُ رَبِّكَ} [غافر: ٦]، و{لَعْنَةُ اللَّهِ} [البقرة: ١٦١]، و{سُنَّةُ الأَوَّلِينِ} [الأنفال: ٣٨]، وهي في الوصل تاء، وإنما تقلب في الوقف هاء لتغير الوقف، يدلك على أنها تاء لحاقها في الفعل نحو: ضَرَبَتْ، وهي فيه في الوصل والوقف

(١) السابق ١٤٠.
(٢) الإقناع ٥١٣.
(٣) الإقناع ٤٤٤، ٤٤٥.

على حال واحد[١]، وإنما قلبت في الوقف[٢]؛ لأن الحروف الموقوف عليها تُغَيَّر كثيرًا نحو إبدالهم الألف من التنوين في: رأيت زيدًا، ومن العرب من يجعلها في الوقف تاء، حكاه سيبويه[٣]، وقد جاء في المصحف كتبُها في مواضع بالتاء على هذه اللغة»[٤].

ولم يتوقف الأمر عند توجيه خط المصحف واعتداده به، بل تعداه إلى الاستدلال به، من ذلك قوله: «وأما {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ} [النبأ: ١] و{مِمَّ خُلِقَ} [الطارق: ٥] فكلمتان، والأصل (عَن ما)، و(من ما)، وكذلك ما كان نحوه، وحذفت الألف فرقًا بين الاستفهام والخبر، ولم تثبت النون في الخط؛ لأنهم كتبوا المسموع فقط، وفي كتبهم كذلك عندي دلالة على أن الغنة للميم لا للنون. فتأمله»[٥].

* * *

(١) قال الرضي: «وإنما تصرف في الاسمية بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمية؛ لأنها لاحقة بما هي علامة تأنيثه، بخلاف الفعلية، فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله، والتغيير بما هو الأصل أولى لتمكنه». شرح الرضي على الشافية ٢٨٩/٢.

(٢) قال الرضي: «وإنما قلبت هاء؛ لأن في الهاء همسًا ولينًا أكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى، ولذلك تزاد الهاء في الوقف فيما ليس فيه – أعني هاء السكت». شرح الرضي على الشافية ٢٨٨/٢، ٢٨٩.

(٣) قال سيبويه: «وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون في الوقف: طَلْحَتْ، كما قالوا في تاء الجميع، قولاً واحدًا في الوقف والوصل». الكتاب ١٦٧/٤، قال ابن منظور: «قال الفراء: والعرب تَقِفُ على كل هاءٍ مؤنَّث بالهاء إلا طيئًا فإنهم يقفون عليها بالتاء، فيقولون: هذه أُمتْ وجاريَتْ وطَلْحَتْ». لسان العرب (ها).

(٤) الإقناع ٤٩٣، وينظر : المقنع في مرسوم مصاحف أهل الأمصار للداني ٨٢.

(٥) الإقناع ٢٤٧، ٢٤٨.

المبحث الثاني

أوجه الاختلاف بين منهجي الشيخين

أسباب الاختلاف بين منهجي الشيخين:

يرجع اختلاف منهج الشيخين لأمرين:

أولهما: اختلاف القصد من تأليف الكتاب، فابن خالويه قصد إلى بيان وجوه القراءات من ناحية اللغة والإعراب والاحتجاج لها بالكلام العربي الفصيح، وبقياس العربية.

في حين أن ابن الباذش قصد إلى بيان القراءات ونسبتها إلى قارئيهان وبيان وجوه الاختلاف بين القراء في الأداء، وشرح أصول كل قارئ.

ثانيهما: طبيعة كل من الشيخين، فبينما ابن خالويه يندرج تحت طائفة اللغويين وقد وظف معرفته باللغة في خدمة القراءات، نجد أن ابن الباذش يندرج تحت طائفة القراء والرواة، فاهتمامه بالرواية والسند، ويأتي توجيهه لبعض القراءات عرضًا لحاجته إليه في توجيه الأداء، وليس يهدف إلى بيان وجه القراءات من الناحية اللغوية، وإنما يهدف إلى بيان كيفية أداء القراءات.

الأمور التي اختلف فيها الشيخان:

أولاً: الخلاف في عرض القراءات القرآنية: فابن خالويه اتبع في توجيهه القراءات الترتيب المعروف للسور من فاتحة الكتاب إلى سورة الناس، وكان يلتزم ترتيب الآيات في كل سورة بحسب ورودها في القرآن الكريم، غير أنه خالف هذا المنهج في موضع من سورة البقرة، إذ ذكر فيه آية من سورة النساء(١).

في حين أن ابن الباذش ذكر –في الأبواب الأصول– الآيات بحسب القضية التي يعالجها دون الالتزام بترتيب القرآن، فكان يجمع في الباب الواحد

(١) ينظر الحجة لابن خالويه ٧٨.

آيات شتى غير مراع الترتيب، ففي باب الهمز مثلاً يذكر الآيات المتعلقة بهذا الباب غاضًا الطرف عن مواضعها من القرآن وترتيبها فيه، أما في الفرش فقد ذكر جميع القراءات الواردة في القرآن كله مع نسبتها إلى أصحابه.

* * *

ثانيًا: الخلاف في موضع اختيار الشيخين، فابن خالويه كانت له اختيارات في القراءات بمعنى أن يرجح قراءة لقارئ على قراءة أخرى لقارئ آخر من الوجهة اللغوية. في حين أن ابن الباذش كانت له اختيارات في الروايات فكان يفاضل بين الروايات من حيث صحة السند وموافقة القياس –قياس العربية أو قياس القراء– وإجماع الرواة وموافقة الخط، وغير ذلك مما كان يحتج به لترجيح رواية على أخرى، ولم يكن له اختيار في القراءات.

* * *

ثالثًا: انفرد ابن خالويه بالشمول في توجيه جميع الآيات التي ورد فيها اختلاف في القراءات في جميع القرآن، في حين أن ابن الباذش اقتصر على إيراد الآيات التي وقع فيها خلاف في القراءات في الأبواب الأصول التي ذكرها، وقد جاء قسم الفرش غفلاً من التوجيهات.

* * *

رابعًا: انفرد ابن خالويه بالشمول في تناول الأوجه النحوية والصرفية والصوتية، في حين أن ابن الباذش قد اقتصر على الناحيتين الصرفية والصوتية اللتين تتعلقان بالأداء وحسن التجويد، ولم يعرض للمسائل النحوية إلا بالقدر اليسير الذي يؤثر على الأداء، كالرفع والنصب والجر في الإشمام والإمالة، لكن لم يبين وجه الرفع أو النصب أو الجر.

* * *

خامسًا: انفرد ابن خالويه بالاستدلال بالآيات القرآنية، يعد الاستدلال بالقرآن الكريم أول الأدلة التي يعملها في استدلاله على توجيه القراءات، فكان

يستدل على توجيه قراءة بآية أخرى، ومن كثرة اعتناءه بهذا الدليل أنه كان يستدل للقراءتين في الآية الواحدة بالقرآن الكريم، ومن ذلك قوله: «قوله تعالى: {يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ} [الأعراف: ٥٤]، يقرأ بالتشديد والتخفيف، فالحجة لمن شدد: تكرير الفعل ومداومته، ودليله قوله تعالى: {فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى} [النجم: ٥٤]، والحجة لمن خفف أنه أخذه من أغشى يغشي، ودليله قوله: {فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لاَ يُبْصِرُونَ} [يس: ٩]، ومعناها واحد»(١).

* * *

سادسًا: انفرد ابن خالويه بالاستدلال بالقراءات القرآنية، ويأتي الاستدلال بالقراءات القرآنية في المرتبة الثانية عنده، فكان يسوق القراءات القرآنية من غير السبعة دليلاً على توجيه قراءة من السبعة، من ذلك استدلاله على قراءة {بين} بالنصب على الظرفية في قوله تعالى: {لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} [الأنعام: ٩٤]، بقراءة عبد الله: «لقد تقطع ما بينكم»(٢).

واستدلال ابن خالويه بقراءة عبد الله استدلال فيه كثير من الدقة؛ لأن «بينكم» على تقديرها اسمًا بمعنى الوصل لا يصح أن تقع صلة لـ «ما» لأن صلة الموصول لا تكون اسمًا مفردًا، فلما لزم أن تكون في قراءة عبد الله ظرفًا كان ذلك أولى في القراءات السبع فيمن نصب؛ لأن الأصل توافق القراءات.

* * *

سابعًا: انفرد ابن خالويه بالاستدلال بسبب النزول، من ذلك استدلاله على توجيه قراءة من نصب «غير» في قوله تعالى: {غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ} [النساء: ٩٥]، بقوله: «والحجة لمن نصب أنه جعل {غير} استثناء بمعنى (إلا)

(١) الحجة لابن خالويه ١٥٦.

(٢) الحجة لابن خالويه ١٤٥.

فأعربها بإعراب الاسم بعد (إلا)، وخفض بها ما بعدها، ودليله على ذلك أنها نزلت في ابن أم مكتوم الضرير»[١].

واقتصار ابن خالويه على هذا الوجه الأول، إذ هو الأظهرُ؛ لأنهم المحدَّثُ عنه، وكذلك رجحه المفسرون[٢].

* * *

ثامنًا: انفرد ابن خالويه بالاحتجاج بالتخفيف، ويعد هذا الاحتجاج من أكثر الاحتجاجات دورانًا عنده، فقد بين أن العرب يخففون ما كثر استعماله، فقال: «وهم يخففون ما يكثرون استعماله: إما بحذف، وإما بإمالة، وإما بتخفيف، ودليل ذلك إمالتهم «النار» لكثرة الاستعمال، وتفخيم «الجار» لقلة الاستعمال»[٣].

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

حذف الحرف تخفيفًا، ومن ذلك (أرنا) حيث كان الأصل (أرئينا)، فيقول: «قوله تعالى: {أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً} [النساء: ١٥٣]، و{وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا} [البقرة: ١٢٨] وما شاكله، يقرأ بكسر الراء وإسكانها، فالحجة لمن كسر أن يقول: الأصل في هذا الفعل (أرئينا) على وزن أكرمنا، فنقلت كسرة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة تخفيفًا للكلمة، وسقطت الياء للأمر»[٤].

(١) السابق ١٢٦.

(٢) البحر المحيط ٣٤٥/٣، الدر المصون ٧٦/٤.

(٣) الحجة لابن خالويه ٩٤.

(٤) الحجة لابن خالويه ٧٨.

حذف الحركة تخفيفًا: ومن ذلك قوله: «قوله تعالى: {فَآتَتْ أُكُلَهَا} [البقرة: ٢٦٥]، يقرأ بضم الكاف وإسكانها، ....، والحجة لمن أسكن: أن هذه اللفظة لما اتصلت بالمكني ثقلت، وتوالي الضمتين ثقيل أيضًا فخفف بالإسكان»(١).

وقد وقع ابن خالويه في تناقض في التعليل حيث يعلل بأن العرب سكون الضمة تخفيفًا من توالي ضمتين، فيرى في {بُشرا} من قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ} [الأعراف: ٥٧] أن الأصل (بُشُرا) فسكن الشين تخفيفًا لتوالي ضمتين(٢).

فنص على كراهيتهم لتوالي ضمتين، ثم يعود فيرى أن تتابع الضمتين تخفيف من توالي ضم وسكون، فيرى في قوله {الأُذُنَ} بضم الذال يرى أن الأصل هو الإسكان لكنهم ضموا للإتباع، فيقول: «قوله تعالى: {وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ} [المائدة: ٤٥]، يقرأ بضم الذال وإسكانها، فالحجة لمن ضم: أنه أتى بذلك ليتبع الضم الضم، والأصل عنده الإسكان»(٣).

ومن التخفيف تحويل الضم إلى كسرة، فيقول: «قوله تعالى: {مِنْ حُلِيِّهِمْ} [الأعراف: ١٤٨]، يقرأ بضم الحاء وكسرها(٤)، وهما جمع (حَلْي)، .....، والحجة

(١) الحجة لابن خالويه ١٠٢.

(٢) السابق ١٥٧.

(٣) الحجة لابن خالويه ١٣١.

(٤) ووجه قراءة «حُليهم» بضم الحاء أنه جمع «حَلْى» وأتى به على أصل ما يجب لجمع «فَعْل» وأصله «حلوى» كما قالوا: «فلوس» فجمعه (حُلْوي) فلما تقدمت الواو بالسكون قلبت ياء وأدغمت في الياء للمماثلة وكسرت اللام لمناسبة الياء.

ووجه كسر الحاء من (حليهم) أنهم كسروها إتباعًا لكسرة اللام لتكون من جنس واحد، وشجعهم على هذا بأن المكسر من الجموع قد غُيّر عما كان الواحد عليه في اللفظ والمعنى. الحجة للفارسي ٨٤/٤، ٨٥، المحرر الوجيز ٤٥٥/٢، الكشاف ٥١٠/٢، البحر المحيط ٣٩٠/٤، شرح الشافية ٩٠/٢، الدر المصون ٤٥٩/٥، الإتحاف ص ٢٣٠.

لمن كسر: أنه استثقل الخروج من ضم على كسر، فكسر الحاء، ليقرب بها بعض اللفظ من بعض طلبًا للتخفيف»[1].

وبهذا يكون القاسم المشترك في التعليل لتغيير طارئ على الكلمة يخرجها عن أصلها هو التخفيف، وإن كنا نلمح أن ابن خالويه يجعل توالي الضمتين ثقيلاً فيخفف، وأحيانًا ينزع إلى توالي ضمتين فيجعلهما تخفيفًا من الانتقال من الضم إلى السكون.

* * *

تاسعًا: انفرد ابن خالويه بالاحتجاج بالمطابقة بين اللفظين والموافقة بينهما، وقد أعمل هذا التعليل في الفعل والجمع والاستفهام، وقد أكد هذه العلة بقوله: «أن رد اللفظ على اللفظ أحسن»[2].

على أن تحقق المطابقة الموافقة بين اللفظ والمعنى ولا تخل بهما، حيث يقول: «قوله تعالى: {وكتبه} [البقرة: ٢٨٥] يقرأ بالتوحيد والجمع، فالحجة لمن جمع أنه شاكل بين اللفظين وحقق المعنى؛ لأن الله تعالى قد أنزل كتبًا وأنزل رسلاً»[3].

ومن أعماله تلك العلة في الفعل قوله في الفعل المبني للمجهول والمسبوق بمثله أن يأتي على مثاله فيطابقه، وهذا من موافقة الثاني للأول، فيقول: «قوله تعالى: {وَأُحِلَّ لَكُم} [النساء: ٢٤]، يقرأ بفتح الهمزة وضمها، فالحجة لمن فتح: قوله: {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} [النساء: ٢٤]؛ لأن معناه «كتب الله عليكم وأحل لكم؛ لأن ذلك أقرب إلى ذكر الله تعالى، والحجة لمن ضم: أنه عطفه على قوله:

(١) الحجة لابن خالويه ١٦٤.
(٢) السابق ٨٢.
(٣) الحجة لابن خالويه ١٠٥.

{حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ} [النساء: ٢٣]، وجاز له ذلك؛ لأنه إنما يأتي محظور بعد مباح، أو مباح، بعد محظور، وأُحِّل بعد حُرِّم أحسن وأليق بمعنى الكلام»(١).

ومثل ذلك غير أنه من موافقة الأول للثاني أي موافقة الفعل المذكور أولاً للفعل المذكور بعده، والموافقة هنا في تخفيف الفعل، وذلك في قوله تعالى: {بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ} [آل عمران: ٧٩]، حيث قرئ {تُعَلِّمُونَ} بالتشديد، و{تُعَلِّمُونَ} بالتخفيف، فيقول: «والحجة لمن خفف أنه أتى باللفظ الأول ليوافق به اللفظ الثاني، وهذا من شرطه أن يحمل بعض الكلام على بعض للموافقة»(٢).

فبيّن ابن خالويه شرطًا أساسيًا لإعمال علة الموافقة، وهو أن يحمل بعض الكلام على بعض، ولو قطع الكلام عن بعضه لم يكن هناك وجه لإعمالها.

ومن الموافقة في الجمع، وذلك في نحو قوله تعالى: {إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاَتِي وَبِكَلاَمِي} [الأعراف: ١٤٤]، حيث قرئ (رسالتي) بالإفراد والجمع(٣)، فيقول: «والحجة لمن جمع: أنه طابق بين اللفظين لتكون {رسالاتي} مطالبة لـ {كلامي}»(٤).

---

(١) الحجة لابن خالويه ١٢٢.

(٢) السابق ١١٢.

(٣) قال أبو حيان: «وقرأ الحرميان (برسالتي) على الإفراد، وهو مراد به المصدر، أي بإرسالي، أو يكون على حذف مضاف أي بتبليغ رسالتي؛ لأن مدلول الرسالة غير مدلول المصدر، وقرأ باقي السبعة بالجمع؛ لأن الذي أرسل به ضروب وأنواع». البحر المحيط ٣٨٥/٤.

وتعليل ابن خالويه أقوى لأن الأصل أن موسى أرسل برسالة واحدة، وليس ضروب من الرسالات ولا أنواع، فالمعنى على الإفراد، ولكنه جمع كما قال ابن خالويه للمطابقة بين اللفظين.

(٤) الحجة لابن خالويه ١٦٣، ١٦٤.

ويعمل ابن خالويه علة الموافقة في خروج الجمع عن بابه، وذلك في قوله تعالى: {وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ} [يوسف: ٦٢]، وذلك أنه قرئ (فتيته) و(فتيانه)، ويوجه ابن خالويه ذلك بقوله: «فالحجة لمن قرأ بالياء: أنه أراد الجمع القليل مثل (غلمة) و(صبية)، .....، فإن قيل: وزن (فتى) (فَعَل)، و(فَعْل) لا يجمع على (فِعْلة)، فقل: لما وافق غلمانًا في الجمع الكثير جمعوا بينهما في القليل ليوافقوا بينهما»[(١)].

ويمكن أن يدخل هذا تحت باب القياس في الحمل على النظير، لكني ذكرته إثباتًا لعلةالموافقة عند ابن خالويه التي يحمل عليها في كثير من خروج الشيء عن أصله.

ومما يدخل تحت الموافقة لكنه من موافقة المعنى قوله: «قوله تعالى: {أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى} [الأنفال: ٦٧] يقرأ بالياء والتاء، فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه رده على المعنى، والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه رده على اللفظ»[(٢)].
والمعنى هنا: تأويل الأسرى بجماعة الأسرى، واللفظ: بمعنى جمع[(٣)].

* * *

عاشرًا: انفرد ابن خالويه بالاحتاج بلغات العرب، فكثيرًا ما يعلل بقوله: «وهما لغتان»، على أنه قد يكتفي بقوله: «هما لغتان»، فقط دون ترجيح نحو قوله: «قوله تعالى: {وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ} [النساء: ٣٧]، يقرأ بضم الباء وإسكان الخاء، وبفتحهما، وهما لغتان كالعُدْم والعدم، والحُزْن والحزَن، وقيل التحريك: المصدر، والإسكان: الاسم»[(٤)].

---

(١) الحجة لابن خالويه ١٩٦.
(٢) السابق ١٧٣.
(٣) حجة القراءات ٣٣٠، وينظر إتحاف فضلاء البشر ٨٣/٢.
(٤) الحجة لابن خالويه ١٢٣.

وقد يردف ابن خالويه ذكر اللغتين بالحكم عليهما بأن إحداهما أكثر أو أفصح أو أشهر أو نحو ذلك، من ذلك قوله: «قوله تعالى: {إِلَى مَيْسَرَةٍ} [البقرة: ٢٨٠]، يقرأ بضم السين وفتحها، وهما لغتان، والفتح أفصح وأشهر»(١).

ونلحظ فيما سبق من النماذج أن ابن خالويه يذكر اللغات دون نسبة، وقد التزم هذا المنهج في كتابه فلم يخرج عنه إلا في موضع واحد نسب فيه اللغة إلى أهل الحجاز، وذلك قوله: «قوله تعالى: {مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ} [المائدة: ٥٤]، يقرأ بالإدغام والفتح(٢)، وبالإظهار والجزم، فالحجة لمن أدغم: أنه لغة أهل الحجاز؛ لأنهم يدغمون الأفعال لثقلها، كقوله تعالى: {إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدّاً} [مريم: ٨٤]، ويظهرون الأسماء لخفتها، كقوله: {عَدَدَ سِنِينَ} [المؤمنون ١١٢] ليفرقوا بذلك بين الاسم والفعل»(٣).

وقد نسب ابن خالويه الإدغام إلى أهل الحجاز، غير أن الشائع أن الإدغام لهجة تميم، وأن لهجة الحجاز الفك والإظهار(٤).

* * *

حادي عشر: اتسم منهج ابن خالويه بالاستطراد، ومن استطراده بذكر معاني بعض الألفاظ قوله: «والزُّبُر: الكتب، تقول العرب: زَبَرْتُ الكتاب –

(١) الحجة لابن خالويه ١٠٣.

(٢) وأما وجه الإدغام فإنه إنما كان لاجتماع مثلين ثقيلين في النطق فكان الإدغام هو وسيلة التخفيف والتخلص من الثقل.

(٣) الحجة لابن خالويه ١٣٢.

(٤) الكتاب ٥٣٠/٣، شرح الشافية ٢٣٨/٢، ٢٣٩، الهمع ٢٢٧/٢، التصريح بحاشية يس ٤٠١/٢، اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء د/ صبحي عبد الحميد ص ١٠٨.

بالزاي- كتبته، وذَبَرْتُه -بالذال-: قرأته، فأما زُبُر الحديد فواحدتها زُبْرَة، كقولك: سُدْفة وسُدَف»[1].

ومن استطراده أنه كان يذكر اللغات الواردة في الكلمة، من ذلك قوله: «وفي {جُزْءًا} أربع لغات: (جُزُء) بالضم والهمز، و(جُزْء) بالإسكان والهمز، و(جُزْو) بالإسكان والواو، و(جُزُو) بضم الزاي والواو من غير همز، وهو رديء؛ لأنه ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها حركة ألا الرِّبُو[2]، وهذا شاذ»[3].

* * *

ثاني عشر: انفرد ابن خالويه بالنص على عدم ورود بعض الأبنية عن العرب، أو ورود بعضها سماعًا فقط، من ذلك أن يأتي جمع (فَعْل) على وزن (فُعُل)، قال ابن خالويه: «قوله تعالى: {فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ} [البقرة: ٢٨٣]، يقرأ بضم الراء والهاء، وبكسر الراء وإثبات الألف بعد الهاء، فالحجة لمن ضم: أنه جمع (رَهْنا): (رِهَانا)، وجمع: (رِهَانا): (رُهْنا)، وليس في كلام العرب جمع لاسم على هذا الوزن، غير رُهُن وسُقُف»[4].

وعبارة ابن خالويه قلقة لا يستقيم آخرها مع أولها، فقوله: جمع (رَهْنا): (رِهَانا)، وجمع: (رِهَانا): (رُهْنا) -يدل على أنه يرى أن (رُهُن) جمع الجمع، في حين أن قوله: وليس في كلام العرب جمع لاسم على هذا الوزن، غير رُهُن وسُقُف- يدل على أنه جمع للمفرد (رَهْن)، ويؤكد هذا تنظيره بـ (سَقْف وسُقُف).

---

(١) الحجة لابن خالويه ١٢٨.

(٢) قرأ أبو السمال: (الرِّبُو) بكسر الراء المشدّدة وضم الباء وسكون الواو، وهو: الربا، وخالف السمين الحلبي فضبطها بفتح الباء. المحتسب ١٤٢/١، البحر المحيط ٣٥٢/٢، الدر المصون ٦٢٨/٢.

(٣) الحجة لابن خالويه ٨٢.

(٤) الحجة لابن خالويه ١٠٤.

ثالث عشر: كان لابن خالويه منهج مختلف في عرضه القراءات: فكان يعرض لبعض القراء الذين خالفوا مذهبهم في موضع، وبخاصة أبو عمرو بن العلاء، حيث يقول ابن خالويه: «قوله تعالى: {فَمَنِ اضْطُرَّ} [البقرة: ١٧٣] يقرأ وما شاكله من النونات الخفيفة والتنوين والحروف المبنية على السكون – بالضم والكسر، فالحجة لمن كسر: التقاء الساكنين، والحجة لمن ضم: أنه لما احتاج إلى حركة هذه الحروف كره الخروج من كسر إلى ضم، فأتبع الضم الضم؛ ليأتي باللفظ من موضع واحد».

فإن قيل: فلم وافقهم أبو عمرو على الكسر إلا في الواو واللام وحدهما؟ فقل: لما احتاج إلى حركة الواو حركها بحركة هي منها؛ لأن الضم فيها أسهل من الكسر، ودليله قوله تعالى: «{اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ} [البقرة: ١٦]»[(١)].

ومن منهج ابن خالويه في عرضه القراءات أنه لم يكن يذكر أسماء القراء، ولا ينسب القراءات إلى أصحابها، مثال ذلك قوله: قوله تعالى: {لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ} [البقرة: ١٧٧]، يقرأ {البر} بالرفع والنصب، فالحجة لمن رفع: أنه جعله اسم {ليس} والخبر {أَن تُوَلُّواْ}؛ لأن معناه توليتكم[(٢)]، والحجة لمن قرأ بالنصب[(٣)]: أنه جعله خبر «ليس» والاسم {أَن تُوَلُّواْ}»[(٤)].

غير أنه قد يخالف هذا المنهج، ففي بعض الأحيان يذكر اسم قارئ بعينه إذا تفرد بقراءة، أو اسم راو بعينه إذا تفرد برواية، من ذلك قوله تعالى: {مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ} [النساء: ٦٦]، تفرد ابن عامر بنصبه»[(٥)].

---

(١) الحجة لابن خالويه ٩٢.

(٢) وهي قراءة الجمهور. البحر المحيط ٤/٢.

(٣) وهي قراءة حمزة . الدر المصون ٢٤٤/٢، ٢٤٥.

(٤) الحجة لابن خالويه ٩٢.

(٥) السابق ١٢٤، قد تقدم بيان وجه القراءتين.

رابع عشر: انفرد ابن الباذش بالاهتمام بقياس القارئ، فاستدل به، وأعمله في ترجيح رواية على أخرى، وقد تقدمت شواهد هذا.

* * *

خامس عشر: انفرد ابن الباذش بذكر السند والحرص على صحته، يظهر من تشكيكه في بعض الروايات التي اعتبرها وهمًا وغلطًا، فضعف رواية، ولم يأخذ برواية، وكل هذا اعتمادًا على صحة السند، مثل تعليقه على رواية الأهوازي بقوله: «وهؤلاء الشيوخ الذين ذكر قومٌ عجمٌ»(١).

* * *

سادس عشر: انفرد ابن الباذش بذكر كثير من طرق القراءات وإن كان لم يذكرها كلها؛ لأنه كان ينوي جمعها في كتاب خاص بالطرق.

في حين أن ابن خالويه لا يهتم بهذا ولا يشير إليه، وربما كان ذلك لأنه قد بين في مقدمة كتابه أنه سوف يقتصر على المشهور من القراءات.

* * *

سابع عشر: انفرد ابن الباذش بالترجمة للقراء والرواة وذكر أسانيدهم إليهم، وقد كان له منهج خاص في ذكر الأسانيد والترجمة، وبيان ذلك على التفصيل التالي:

منهج ابن الباذش في ذكر الأسانيد: استهل أبو جعفر ابن الباذش كتابه –بعد المقدمة– بباب «أسماء القراء ورواتهم وأسانيدهم وإسنادنا إليهم» ترجم فيه للقراء السبعة ورواتهم الأربعة عشر، واتصال أسانيده إليهم واتصال قراءتهم

(١) الإقناع ٣٢٦.

برسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اتبع في هذا الباب النقل من طريق مكي بن طالب وأبي عمرو الداني، وقد أشار إلى هذا في نهاية الباب[١].

منهجه في ترجمة القراء: كان يترجم للقارئ بذكر اسمه وكنيته وطبقته ووفاته، وبدأ بالإمام نافع[٢]، ثم يكمل ترجمة القراء على النسق نفسه، فثنى بابن كثير[٣]، ثم ثلث بأبي عمرو العلاء، ثم ابن عامر ثم عاصم بن أبي النجود ثم حمزة، وختمهم بترجمة الكسائي.

منهج ابن الباذش في ترجمة الرواة: كان ابن الباذش يترجم لراويين لكل قارئ، وكان يترجم للراوي على نحو ترجمته للقارئ غير أنه لم يذكر طبقات الرواة[٤].

منهج ابن الباذش في ذكر سنده إليهم: كان أبو جعفر ابن الباذش بعد أن يترجم القارئ وراوييه، كان يذكر سنده في القراءة إلى كل راو، والأئمة الذين قرأ عليهم القرآن على هذه الرواية[٥].

ملاحظات على منهجه في الإسناد:

١- أن رواياته تتصل بالإمامين الجليلين أبي عمرو الداني وأبي محمد مكي بن أبي طالب، أو من طريق يوافق طريقهما.

٢- أنه أحيانًا يذكر عدد الختمات التي قرأها، من ذلك قوله -في إسناد رواية خلف-: «وقرأت بها القرآن ختمة واحدة أفردتها له على أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح»[٦].

---

(١) السابق ١٤٨.

(٢) الإقناع ٥٥، ٥٦.

(٣) السابق ٧٨، ٧٩.

(٤) الإقناع ٧٩، ٨٠.

(٥) الإقناع ٩٦: ٩٨.

(٦) السابق ١٢٩.

٣- أنه أحيانًا يذكر زمن قراءته: من ذلك قوله -في إسناده رواية أبي عمر عن الكسائي- وقرأت بها القرآن كله بعد تصنيفي لهذا الكتاب على أبي القاسم فضل الله بن محمد بن وهب الله المقرئ»[١].

٤- أنه أحيانًا ينص على أنه قرأ القرآن كله أو جميعه، وأحيانًا لا ينص على ذلك.

٥- يمتاز عرض ابن الباذش في عرض الأسانيد بدقة متناهية، حيث يفرق بين التصريح بالإقراء وبين الرواية الذي يذكر فيها التصريح به[٢].

٦- تظهر دقته في أنه فرق بين التلاوة والرواية: قال -في إسناده رواية أبي الحارث عن الكسائي-: «وقرأ البطي والخاقاني القنطري وابن مجاهد على أبي عبد الله محمد بن يحيى الكسائي الصغير، كلهم تلاوة إلا ابن مجاهد فإنه روى عنه الحروف من غير عرض عليه»[٣].

منهجه في ذكر سند القارئ واتصال قراءته برسول الله صلى الله عليه وسلم: يختم أبو جعفر ابن الباذش حديثه عن القارئ بذكر اتصال قراءته برسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ذكر اتصال قراءة ابن كثير برسول الله صلى الله عليه وسلم[٤].

ويلاحظ أنه في ذكر اتصال أسانيد القراء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم – سوى بين العرض والسماع، قال -في اتصال قراءة حمزة-: «قال غير

(١) السابق ١٤١.
(٢) السابق ١١٩.
(٣) السابق ١٤٥.
(٤) الإقناع ٩٠: ٩٢.

واحد: إنه أخذ عن أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش، وقيل: عرضًا، وقيل سماعًا للحروف حرفًا حرفًا، وهذا والعرض سواء»[١].

* * *

ثامن عشر: انفرد ابن الباذش بعرض أبواب الأصول، اتسم منهج ابن الباذش في أبواب أصول القراءات في «كتاب الإقناع في القراءات السبع» بعدة سمات، منها:

١- **عدم الإطالة:** قال –في آخر باب اختلاف مذاهبهم في كيفية التلاوة وتجويد الأداء–: «.. فلم أرد إطالة به، وإنما كان غرضي التعريف بحد كل إمام من أئمة السبعة في قراءته، وما يجوز من أساليب القراء مما لا يجوز»[٢].

٢- **تعريف المصطلح بحسب الباب الذي يرد فيه وتحريره:** ومن ذلك تعريف الترقيص والتطريب في التلاوة فيقول: «وأما الترقيص فهو أن يروم السكوت على السواكن ثم ينفر مع الحركة كأنه في عَدْو وهرولة، وربما دخل ذلك على من يطلب التجويد والتحقيق، وهو أدق من معرفة الترعيد.وأما التطريب فهو أن يتنغم بالقراءة ويترنم، ويزيد في المد في موضع المد وغيره، وربما أتوا في ذلك بما لا يجوز في العربية، وربما دخل ذلك على من يقرأ بالتمطيط»[٣].

وإذا ورد المصطلح في بابين وكان له في باب معنى خاص فإنه يعرفه في كل باب على حدة، من ذلك مصطلح الإشمام، فقد ذكره في موضعين: أولهما في الوقف، والآخر في إشمام المتحرك، والإشمام فيهما مختلف، فلذلك يعرفه في كل من الموضعين بما يقتضيه، فيقول –في باب الوقف–: «والإشمام

(١) السابق ١٣٤، ١٣٥.
(٢) الإقناع ٥٦٢.
(٣) السابق ٥٥٦.

هو أن تضم شفتيك بعد الإسكان، وتهيئهما للفظ بالرفع أو الضم، وليس بصوت يسمع، وإنما يراه البصير دون الأعمى.. »[١].

ثم قال –في باب إشمام المتحرك–: «وحقيقة الإشمام في هذه الأفعال أن ينتحى بكسر أوائلها انتحاءًا يسيرًا نحو الضمة..»[٢].

ومن ذلك تحريره المصطلح حيث يقول: «وغير كثير من أهل الأداء في {نِعِمَّا} [البقرة: ٢٧١]، و{تَعُدُّوا} [آل عمران: ١٥٤] و{يَهِدِّي} [يونس: ٣٥] و{يَخِصّمُونَ} [يس: ٤٩] بإخفاء الحركة في مذهب أبي عمرو وقالون، ومرادهم به الاختلاس»[٣].

٣- **عدم الخروج على ظاهر النص إلا لضرورة:** قال أبو جعفر ابن الباذش: «قال ابن مجاهد في كتاب (قراءة نافع): وما ذكر بعض الرواة عن نافع من إظهار قاف {أَلَمْ نَخْلُقكُّم} [المرسلات: ٢٠]، يريد بيان قلقلتها كبيان إطباق الطاء إذا أدغمت في التاء، فلا عَمل عليه لذهاب الجهر الذي في القاف، يريد بالقلب والإدغام.

قال أبو جعفر: حمل ابن مجاهد رواية ابن جماز على أنه لا يراد بها الإظهار المحض، وهو خروج عن الظاهر من غير ضرورة إلى ذلك»[٤].

٤- **منهجه في ترتيب الأبواب:** كان يرى وضع الباب الذي يشبه غيره إلى جنبه للتناسب بينهما، حيث يقول: «وجعلنا باب الإمالة إلى جنب باب الإدغام

(١) الإقناع ٥٠٥.
(٢) السابق ٥٣٤، ٥٣٥.
(٣) السابق ٤٩٠.
(٤) السابق ١٨٤.

للمشابهة التي بينهما؛ لأن الإدغام تقريب حرف من حرف، والإمالة كذلك»[١].

غير أنه في آخر باب الإمالة قبل أن يذكر الوقف على الممال يقول: «وهذا الفصل –يريد باب الإمالة– كله ينبغي أن يكون من باب التجويد، وهكذا قال لي أبي –رضي الله عنه–»[٢].

وكان يقتضي وفق منهجه أن يذكره في باب اختلاف مذاهبهم كيفية التلاوة وتجويد الأداء، غير أنه آثر ترتيب أبي عمرو الداني ومكي بن أبي طالب وسائر من ألف في القراءات.

٥- **تفصيله في أول الأبواب والمباحث:** كان أبو جعفر ابن الباذش يعمد في صدر الأبواب والمباحث إلى بيان الأقسام المشتمل عليها الباب أو المبحث، من ذلك قوله –في أسباب الإمالة–: «السبب الأول من إمالة الألف للكسرة..»[٣].

٦- **الإشارة إلى الروايات للحث على طلبها:** كان من منهج أبي جعفر ابن الباذش الإشارة إلى بعض الروايات دون ذكرها لحث القارئ على طلبها حيث قال –في باب الاستعاذة–: «.. ولكني لا أزال أذكر الشيء من رواية لم أضمنها الكتاب على طريق الفائدة والتنبيه وتنشيط القارئ على طلب تلك الرواية والبحث عنها. فاعلمه»[٤].

٧- **القراءة سنة وليست بقياس:** فهي تؤخذ بالتلقي عن الأئمة الأثبات عن الصحابة الكرام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولذا إذا ورد حرف

(١) السابق ٢٦١.
(٢) الإقناع ٣٤٥.
(٣) السابق ٢٧١.
(٤) الإقناع ١٤٩، ١٥٠.

يخالف نظائره فيجب الوقوف عند هذا الحرف ولا يتجاوز إلى غيره، قال – في باب الوقف في حديثه عن التضعيف–: «..إلا أن القراءة سنة ليست بالقياس»[١].

٨- **منهجه في أبواب الياءات:** عند النظر في أبواب الياءات التي صنعها ابن الباذش نلاحظ أمرين:

أ- أنه في صدر باب ياءات الإضافة عدّد الشيوخ الذي نقل عنهم في هذا الباب، ولم يفعله في غيره حيث قال: «وأنا أسوقه على ما حدثني به أبو داود وأبو الحسن علي بن عبد الرحمن عن أبي عثمان بن سعيد، وأبو علي الصدفي عن أبي طاهر ابن سِوَار عن أبي علي العَطار، وأبو الحسن ابن كُرْز عن أبي القاسم ابن عبد الوهاب إن شاء الله»[٢].

ب- حصر أبو جعفر ابن الباذش مواضع الياءات في القرآن في باب ياءات الإضافة وباب ياءات الزوائد وباب الياءات الثابتة في السواد[٣]، وذكر اختلاف القراء في تحريكها وإسكانها وفي إثباتها وحذفها غير أنه لم يبين وجه الفتح أو الإسكان، ولم يوجه الإثبات أو الحذف.

٩- **منهجه في باب الإدغام:** ذكر أبو جعفر ابن الباذش مخارج الحروف تبعًا لسيبويه وتقسيمه، فقال «مخارج الحروف عند سيبويه ستة عشر مخرجًا، للحلق ثلاثة ....»[٤].

ثم مضى يعدد المخارج ويذكر حروف كل مخرج منها، وكذلك فعل في صفات الحروف غير أنه لم ينص على سيبويه[٥].

---

(١) السابق ٥١١، ٥١٢.

(٢) الإقناع ٥٣٦.

(٣) ينظر الإقناع ٥٣٦ وما بعدها، و٥٤٥ وما بعده، و٥٤٩ وما بعدها.

(٤) الإقناع ١٧١ وما بعدها، وينظر الكتاب ٤٣٣/٤.

(٥) الإقناع ١٧٤ وما بعدها، وينظر الكتاب ٤٣٣/٤.

نتائج البحث

وبعد هذه الجولة في فكر عالمين جليلين وموقفهما من القراءات السبعة يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها في النقاط الآتية:

أولاً: وجه ابن خالويه القراءات توجيهًا نحويًّا وصرفيًا موجزًا، في حين أن ابن الباذش اقتصر على التوجيه الصرفي فقط الذي اقتضته أبواب القراءة الأصول.

ثانيًا: لم يلتمس ابن خالويه علة خفية، وإنما كان يعول على المشهور الواضح في حين أن ابن الباذش كان متعمقًا ومناقشًا.

ثالثًا: وجه ابن جني بعض القراءات غير السبعة في حين أن ابن الباذش اقتصر توجيهه وشرحه على القراءات السبعة.

رابعًا: اعتمد ابن خالويه على كثير من الشواهد الشعرية والأحاديث النبوية في حين كان استشهاد ابن الباذش بهما قليل جدًا.

خامسًا: لم يكن لابن خالويه اتجاه نحوي محدد بل كان يختار ما يراه أقرب إلى الصواب عنده في حين أن ابن الباذش كان يميل كل الميل إلى المذهب البصري وظهر ذلك في تعلقه بكلام سيبويه وآرائه.

سادسًا: اقتصر القياس عند ابن خالويه على قياس اللغة العربية في حين أن القياس عند ابن الباذش نوعان: قياس اللغة العربية وقياس القارئ.

سابعًا: لم يعرض ابن خالويه لسند القراءات أو الروايات وإنما كان يذكر القراءة غفلاً عن القارئ فضلاً عن الراوي في حين أن ابن الباذش أولى السند عناية خاصة.

ثامنًا: استدل ابن خالويه على توجيهاته بالآيات بالقراءات فكان يرجح قراءة عل أخرى استدلالاً بإجماع القراء على نظيرها في موضع آخر، كما كان يرجح قراءة على أخرى استدلالاً بقراءة من غير القراءات السبعة.

تاسعًا: اختلف موضع الاختيار عند الشيخين فبينما كان ابن خالويه يرجح قراءة عل أخرى كان ابن الباذش يرجح رواية على أخرى لقارئ واحد ورد عنه غير رواية.

عاشرًا: ذكر ابن خالويه أن بعض النحويين ذهبوا إلى أن ناصب المستثنى فعل مضمر تقديره (أستثني)، وهذا الرأي لم يقله أحد فيما وقفت عليه من المراجع، وإنما ذهب الكوفيون إلى أن (إلا) هي الناصبة، لأنها مقات مقام أستثني.

. لم يلتزم منهجه في اعتداده برسم المصحف فإنه قد خرج عن هذه القاعدة في قوله تعالى: "بِالْغَداةِ وَالْعَشِيِّ ".

. أنه لم يستطع أن يتخلص من النزعة النحوية التي تؤمن بالعلة، وتقدّس المنطق.

وغير ذلك من النتائج التي جاءت منثورة في ثنايا البحث، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

* * *

أهم المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المكتبة الفيصلية ط٣ ١٤٠٥.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا الدمياطي، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ط١ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ط الرابعة ١٣٩٨هـ، الحلبي.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق/ محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي – القاهرة ط٢ ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – مصر ط١ ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ١٣٥٦هـ.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ط٣ ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر للنحاس، تحقيق/ زهير غازي زاهد، مطبعة العاني.
- بغداد ١٩٧٧م.
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش تحقيق د/ عبد المجيد قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٠٣هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة.
- الأمالي لأبي علي القالي دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتب ١٣٦٩هـ.
- الأنساب للإمام أبي سعد التميمي السمعاني، تحقيق الشيخ/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية – القاهرة ط٢ ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د/ جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام المصري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط١ ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط١، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق/ عبد الستار أحمد فرج سلسلة التراث العربي مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- تاريخ بغداد للحافظ محب الدين المعرف بابن النجار البغدادي، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.
- التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي حققه محيي الدين رمضان، معهد المخطوطات العربية الكويت ١٤٠٥هـ.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار الجيل – بيروت، ط٢ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

– التبيان في تصريف الأسماء د/ أحمد حسن كحيل.
– التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ط١ ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
– تذكرة الحفاظ للإمام شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
– التعريفات لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر – القاهرة.
– التنبيه في الفقه على مذهب الإمام الشافعي للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، مطبعة دار الكتب العربية.
– التوجيهات النحوية للقراءات الشاذة في الدر المصون للسمين الحلبي عرضًا وتأصيلًا ومناقشة، الصاعدي، د. إبراهيم بن سالم بن نافع الصاعدي، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

– التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني عني بتصحيحه المستشرق أوتويرتزل، دار الكتاب العربي.
– تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١ ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
– الجامع الصحيح – وهو سنن الترمذي – تحقيق/ أحمد محمد شاكر مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
– الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط١ ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
– حاشية الخضري على ابن عقيل تحقيق تركي فرحات المصطفى، دار الكتب العلمية.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك دار الفكر ببيروت لبنان ط١ ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- حاشية يس على الفاكهي، الحلبي، ط الثانية ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.
- حاشية يس على حاشية يس على التصريح، الحلبي.
- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢ ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ط٢ ١٩٧٧م.
- الحجة في القراءات السبع للفارسي تحقيق/ بدر الدين قهوجي وزميليه. دار المأمون للتراث ط الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق/ عبد السلام هارون مكتبة الخانجي ط٣، ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب ط الثالثة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق/ سعد عبد الكريم سعودي.
- دراسات في فقه اللغة العربية د/ صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط الحادية عشرة، ١٩٨٦م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية الكويت ط الأولى.

– الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي، تحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط١ ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
– ديوان الأخطل، شرحه وقدم له/ مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط٢ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
– ديوان حسان بن ثابت تحقيق/ سيد حنفي حسنين دار المعارف مصر ١٩٧٧م.
– ديوان رؤبة بن العجاج تحقيق/ وليم بن الورد، دار الأفاق الجديدة بيروت ط٢ ١٩٨٠م.
– ديوان النابغة الذبياني – شرح وتقديم/ عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط٢ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
– رصف المباني في شروح حروف المعاني للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
– السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣.
– سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د/ أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية.
– سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ط٣ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ط٣ ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
– شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ط الثانية ١٩٧٩م.
– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط ثانية رمضان ١٤٠٠هـ/ يوليو ١٩٨٠م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط السادسة ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
- شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور – الشرح الكبير – تحقيق د/ صاحب أبو جناح، دون طبعة.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد وزميليه، دار الفكر العربي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، تحقيق وتعليق/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق المتولي بن رمضان أحمد الدميري ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي الجزء الأول تحقيق د/ رمضان عبد التواب وزميليه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب.
- صحيح مسلم، ط دار الشعب.
- الصلة لابن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشر برجستراشر، مطبعة السعادة ١٩٣٢م.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر – بيروت – لبنان ١٩٩٣م/١٤١٤هـ.
- فعل الأمر بين الاقتطاع والارتجال د/ حماد حمزة البحيري، دار الرسالة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

– فَهْرَسَةُ ابن خير الإشبيلي، وضع حواشيه/ محمد فؤاد منصور، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ط١ ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
– الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم للنديم المعروف بابن الوراق، تحقيق/ رضا تجدد، الرحمانية، مصر ١٣٤٨.
– في أصول النحو لسعيد الأفغاني، المكتبة لإسلامية – بيروت طبعة: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
– الكتاب لسيبويه تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ط٣ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
– كتاب العين – مرتبًا على حروف المعجم – للخليل بن أحمد الفراهيدي ترتيب وتحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط١ ٢٠٠٣م/١٤٢٤هـ.
– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض ط١ ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
– الكشف عن وجوه القراءات العشر مكي بن أبي طالب، تحقيق د/ محيي الدين رمضان ١٣٩٤هـ.
– لسان العرب لابن منظور الإفريقي ط دار المعارف، الطبعة الثالثة.
لسان العرب لابن منظور: ط/ ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م.
– لسان الميزان للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، اعتنى به الشيخ/ عبد الفتاح أبو غدة، اعتنى بإخراجه وطباعته/ سلمان عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية ط١ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
– اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء د/ صبحي عبد الحميد، دار الطباعة المحمدية، ط١ ١٩٨٦م.

- اللهجات العربية نشأة وتطورًا، د/ عبد الغفار حامد هلال، ط٢ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية. ط١ ١٤٢٢/٢٠٠١م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- مجيب الندا إلى قطر الندى للفاكهي، مكتبة الحلبي، ط الثانية ١٣٩٠هـ/١٩٧٧م.
- المدارس النحوية د/ شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط ٧.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله، الحلبي.
- مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر الرازي، عني بترتيبه/ محمود خاطر، دار الحديث – القاهرة.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ.
- المسند للإمام أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه/ أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة ط١ ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق د/ حاتم صالح الضمان مؤسسة الرسالة – بيروت ط٢ ١٤٠٥هـ.
- المقرب لابن عصفور الإشبيلي، أحمد عبد الستار الجواري، بغداد ١٣٠١هـ/١٩٧١م.

– المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط لأبي عمرو الداني، تحقيق/ محمد أحمد دهمان، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان – دار الفكر دمشق – سورية تصوير ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م عن ط١ ١٩٤٠.
– معاني القرآن للفراء، تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار وزميله، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
– معاني القرآن للأخفش، حققه د/ فائز فارس، ط الثانية.
– معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ط الأولى ١٤٠٨هـ.
– معجم الأدباء – إرشاد الأريب على معرفة الأديب – لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان ط١ ١٩٩٣م.
– معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.
– معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية لمحمد إبراهيم عبادة، ط/١، كلية الآداب، دار المعارف، القاهرة، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.
– معجم المؤلفين – تراجم مصنفين الكتب العربية – عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ط١ ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
– معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس تحقيق وضبط/ عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت ط١ ١٤١١هـ/١٩٩١م.
معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط/٣، القاهرة، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م
– معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق/ طيار آلتي قولاج، استانبول ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق د/ مازن مبارك ود/ محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية (٢١)، الكويت ط١ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- المفصل للزمخشري عناية النعساني، ط دار الجيل.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وزارة الأوقاف – القاهرة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ط١ ١٩٩٦م.
- من لغات العرب لغة هذيل د/ محمد عبد الجواب الطيب.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، خرج أحاديثه ووضع حواشيه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ط١ ١٤٠٩هـ.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن محمد بن الجزري، دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ.
- المنصف شرح كتاب التصريف لابن جني، تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي الحسن الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي، تحقيق د/ مصطفى الصادق العربي، الناشر للكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه/ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار – الزرقا – الأردن ط٣ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، استنبول ١٩٥١م.

– همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي عناية النعساني ط١ على نفقة محمد أمين الخانجي.
– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس ابن خلكان، تحقيق د/ إحسان عباس دار صادر – بيروت.

* * *